

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

الشعبة: علوم اقتصادية

دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- سيدي لخضر-

تحت إشراف الأستاذ(ة) :

د. بن حليلة خيرة

إعداد الطالبتين:

- زيان العالية

- دربال أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة	الصفة
شهرزاد برواين	استاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم	رئيسية
بن حليلة خيرة	استاذة محاضرة "ب"	جامعة مستغانم	مقررا
مقداد نادية	استاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا

كلمة شكر

نشكر الله تعالى المعطي المنان الواحد المستعان الذي جعل لنا الصعب سهلاً فأضاء لنا الطريق، فسرنا معه بلا رفيق، فأخرجنا بهذا الجهد إلى النور ووفقنا بما قدمناه متواضع ميسورا فنحمده سبحانه ولا نحصي الثناء عليه .

فنتقدم بالشكر إلى من كان له الفضل في إيصال العلم والمعرفة منذ أول مراحل دراستنا إلى يومنا هذا ...
الشكر الخاص إلى الأستاذة المحترمة "بن حليمة خيرة" التي كانت لنا نعم السند والدعم في انجاز هذا العمل بتوجيهاتها و نصائحها ونشكر كل عمال وأساتذة .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسيدي لخضر – مستغنام على المعلومات المقدمة لنا و التوجيهات والنصائح .

و مجمل القول الحمد لله من يوم خلقنا إلى يوم بعثنا راجين من الحي القيوم أن يزيدنا درجات ويرزقنا علما نافعا وأن الحمد لله رب العالمين .

اهداء

إلى نور بصري وبصيرتي ونبراس عي لي؁ إلى من هام بهما قلبي.

إلى رمز الأبوة ومفخرة عزتي ومثلي الأعلى وقلب الأسرة النابض...أبي.

إلى ينبوع الحنان إلى التي امتلأ قلبي بحنانها وعلمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس

إلى من تعجز كل كلمات الشكر والوفاء عن شكرها...أمي. وإلى من شاركوني الفرح والحزن وأجمل
الذكريات أخواتي الاعزاء

إلى كل صديقات وزميلاتي ورفيقات دربي اللواتي وقفن بجانبني ولو بكلمة تشجيع

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة بن حليلة خيرة

إلى كل من تمنى لي النجاح والتفوق

إلى كل من علمني حرفا

الشكر والحمد لله على كل شيء

زيان العالية

اهداء

أهدي ثمرة جهدي وعلمي إلى

من علمني العطاء دون انتظار أرجو من الله ان يمد في .

عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك والدي العزيز

نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى ابد

إلى مالكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود

أمي الحبيبة من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي كما أهدي أيضا إلى كل من أجلهم سرت في
الدرب إلى أفراد عائلتي

وأخص بالذكر أخواتي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وإلى كل الذين أكن لهم محبة في قلبي ولم

تسعهم مساحة هذه الورقة

إلى كل أساتذتي الذين كانوا سبب نجاحي ووصولي إلى هدي.....

واختتم اهداي بدعاء يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما
بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح. يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة .

دربال احلام

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان
	الشكر
	الاهداء
III - I	الفهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
3-1	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة والبنوك التجارية
4	تمهيد
14-5	المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة
5	الطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
5	الفرع الأول: التطور التاريخي
9	الفرع الثاني: تعريف التنمية لمستدامة
10	الفرع الثالث: خصائص التنمية المستدامة
11	المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة
11	الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة
12	الفرع الثاني: متطلبات التنمية المستدامة
13	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
13	الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة
14	الفرع الثاني: الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة
22-15	المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة
15	المطلب الأول: مبادئ ومستويات التنمية المستدامة
15	الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة
17	الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة
18	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة
18	الفرع الأول: مؤشرات اقتصادية
19	الفرع الثاني: مؤشرات اجتماعية
19	الفرع الثالث: مؤشرات بيئية

قائمة المحتويات

21	المطلب الثالث: معوقات و حلول التنمية المستدامة
21	الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة
22	الفرع الثاني: حلول التنمية المستدامة
34-23	المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة
23	المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي
23	الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي
23	الفرع الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي
24	الفرع الثالث: مكونات النظام المصرفي
26	المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية
27	الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية
27	الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية
28	الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية
28	الفرع الرابع : السمات المميزة للبنوك التجارية
29	المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة
29	الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية
29	الفرع الثاني: أبعاد و سمات المسؤولية الاجتماعية
31	الفرع الثالث: دوافع ممارسة البنوك للمسؤولية الاجتماعية
32	الفرع الرابع: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية
33	الفرع الخامس: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر-
36	تمهيد
44-37	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
37	الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	الفرع الثاني: نشأة و تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
39	الفرع الثالث: تقديم البنك الجهوي للفلاحة و التنمية الريفية بمستغانم
40	الفرع الرابع: تقديم وكالة BADR سيدي لخضر- مستغانم
40	الفرع الخامس: المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قائمة المحتويات

41	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
43	المطلب الثالث: مهام وأهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
43	الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
43	الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
44	الفرع الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
49-45	المبحث الثاني: القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
45	المطلب الأول: أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي لخضر
45	الفرع الأول: القروض الثنائية
46	الفرع الثاني: القروض الثلاثية
48	المطلب الثاني: التدابير اللازمة لمنح قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية
48	الفرع الأول: ملف القروض
49	الفرع الثاني: مراحل منح القرض
49	المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القرض
54-50	المبحث الثالث: دراسة ميدانية لقرض التحدي
50	المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المدروسة خلال الفترة من 2015 إلى 2018
51	المطلب الثاني: تقديم ودراسة الملف
51	الفرع الأول: تقديم المقرض والمشروع
51	الفرع الثاني: دراسة الملف
52	المطلب الثالث: تقديم المشروع ودراسته المالية
52	الفرع الأول: تقديم المشروع
52	الفرع الثاني: الدراسة المالية للمشروع
54	الفرع الثالث: أثر المشروع على التنمية المستدامة
56	خلاصة الفصل
58-57	الخاتمة العامة
61-59	قائمة المراجع
67-62	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1- I	مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	7
2- I	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	13
3-I	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حسب الأجندة 21	21
4- II	عدد الملفات المدروسة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2015 إلى 2018	50
5- II	التقدير المالي للمستثمر الفلاحي	53
6- II	الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي	53
7 II	طريقة تمويل المشروع	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1- I	المحطات الأساسية لتطوير مفهوم التنمية المستدامة	8
2- I	أهداف التنمية المستدامة	11
3- I	ترابط أبعاد عملية للتنمية المستدامة	14
4- I	تداخل أبعاد عملية للتنمية المستدامة	15
5- I	الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)	17
6- I	الاستدامة الضعيفة	18
7- I	هيكل الجهاز المصرفي الحالي	26
8- I	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	30
9- II	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لمستغانم "027"	39
10- II	الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي لخضر "867"	41

قائمة الجداول و الاشكال

48	أنواع القروض الممنوحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر-	11- II
50	الملفات المدروسة خلال 2018-2015	12- II
55	آثار قرض التحدي الممول في تحقيق التنمية المستدامة	13- II

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
62	محتوى ملف قرض الرفيق	01
63	محتوى ملف قرض التحدي	02
64	وصل استلام	03
65	محضر المعاينة	04
67-66	الضمانات المقدمة	05

المقدمة العامة

مقدمة العامة :

منذ ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة ، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض ، وهذا كان طبيعيا في ظل اهمال المناهج التنموية للجوانب البيئية ، فكان لابد من ايجاد فلسفة تنموية بديلة تساعد في التغلب على المشكلات المطروحة ، مما تمخض عن الجهود الدولية مفهوم جديد عرف بالتنمية المستدامة ، وهي تنمية تسعى الى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة .

لقد اصبح مفهوم التنمية المستدامة يفرض نفسه على جميع الأوساط والكيانات الاقتصادية وغيرها وينتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، تتكاثف الجهود العالمية ممثلة بالمنظمات والهيئات الدولية من اجل المناداة على تطبيق التنمية المستدامة ، من خلال عقد المؤتمرات وكبح التجاوزات. ان البنوك التجارية تلعب دورا مهما في الاقتصاد فهي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعب من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية ، وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ولا يمكن ان ينشأ اقتصاد قوي او حتى ضعيف بدون البنوك فهي الممول الأساسي للتنمية الاقتصادية .

في ظل التقدم التكنولوجي الحديث التي اثر على البيئة ، وساهم في استنزاف الموارد والزيادة في حدة التلوث البيئي ، مما زادت أهمية القضايا البيئية ومقتضيات حماية الموارد ، اصبح من الضروري القاء المسؤوليات على عاتق المؤسسات في رسم السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة ، لتضمن رفاهية الأجيال الحاضرة دون حرمان الأجيال القادمة من مقومات الحياة الطبيعية ضمن الاطار العقلاني لاستغلال الموارد ، وفي ظل التطورات العالمية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة اصبح الاهتمام بإدماج ابعادها. وفي مثل هذه التحديات وجدت البنوك التجارية نفسها ملزمة على التكيف الايجابي معها في تحقيق مسار التنمية المستدامة من خلال العمليات التي يقوم بها من ائتمان مصرفي ، ومنح القروض والاستثمار في المشاريع ، وافراد العملاء مما استوجب عليها مراعاة ابعاد التنمية المستدامة . ومن اجل تحسين الاداء وزيادة فعاليته اصبح هناك اتفاق وتوجه عام الأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ، ظهرت لخلق بيئة عمل للتعامل مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، ومع الاتجاه العالمي المتزايد بأداء المسؤولية الاجتماعية تغيرت نظرة البنوك من مجرد كونها وحدات اقتصادية تهدف الى تحقيق ربح الى كونها شريك في المجتمع لها دور اجتماعي من خلال الاسهام في مشروعات خدمة المجتمع وتنميته .

ومن خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية :

كيف تساهم القروض الاستثمارية التي يمنحها البنك التجاري في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتتفرع الاشكالية الى اسئلة فرعية :

- 1- ماهي أبعاد التنمية المستدامة ؟
- 2- أين يظهر دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة ؟
- 3- ماهي الطرق التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

الفرضيات :

للإجابة على الاشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- تتبنى البنوك التجارية المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة .
- من بين اهم الطرق التي يعتمد عليها البنك التجاري في تحقيق التنمية المستدامة منح قروض استثمارية .

منهجية الدراسة :

قصد الاحاطة بجوانب موضوع الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري واهم التعاريف التي يتطلبها البحث والمتعلقة به
اما الجانب التطبيقي لدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي لما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث باستخدام مقابلات شخصية مدعمة باستمارة .

اهمية الدراسة :

- تظهر اهمية الموضوع في كون مساهمة البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة .
- تنبع اهمية الموضوع في تسليط الضوء على ابعاد التنمية المستدامة .
- تنبع اهمية الموضوع من خلال الربط بين الجانب النظري بالجانب التطبيقي .

اهداف الدراسة :

- محاولة الاجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من الفرضيات المتبناة .
- محاولة ابراز دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة .

دراسات سابقة :

لم يتم اختيار هذا الموضوع من العدم ولكن قد تم الاطلاع على العديد من الدراسات من اجل اختيار موضوع الذي سيتم القيام بها ولقد كان هناك انجذاب الى بعض المواضيع التي كانت تجسد بعض الافكار ، ومن بين هذه المواضيع كان هناك موضوع شكل الركيزة الأساسية في اختيار الموضوع لكن تم اخذه بطريقة مختلفة ومراجع مختلفة حيث كانت الدراسة بعنوان : "التحكم في الاداء الشامل للبنوك التجارية في ظل التنمية المستدامة - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- " ، لنيل شهادة ماستر الاكاديمي ، من اعداد الطالبة : بن غالم نسيم ، 2014/ 2015 ، جامعة : ام البواقي . وكانت إشكالية هذه الدراسة : "إلى أي مدى يمكن أن تتحكم البنوك التجارية في أدائها الشامل في ظل التنمية المستدامة؟"

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ الأداء الشامل للبنوك التجارية غير متحكم فيه، وما يؤكد ذلك أنّ المسؤولية الاجتماعية لا تدخل ضمن الاهتمامات الإدارية للبنك من ناحية، ومن ناحية أخرى غياب تام لقياس

الأداء الشامل، حيث يظل الاهتمام مركّزاً على الأداء المالي، دون مراعاة الأبعاد الأخرى التي تسمح بقياس الأداء الشامل والحكم عليه .

هذه الدراسة لم تنفرد وحدها في التشجيع لاختيار الموضوع بل كانت هناك دراسة أخرى أكدت فكرة اختيار الموضوع وهي بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية و التطبيق - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR -"، لنيل شهادة ماستر الاكاديمي ، من اعداد الطالبة : بوكماش نسبية، 2014/2013، جامعة : ام البواقي . وكانت إشكالية هذه الدراسة : "إلى أي مدى تتبنى البنوك التجارية الجزائرية المسؤولية الاجتماعية؟"، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن تبني المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية يعتبر ضرورة وطنية يحتاجها البنك للإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تساهم هذه الأخيرة في تحديد موقع البنك ودوره في حل المشاكل الاجتماعية.

هيكل الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى قسمين قسم نظري وقسم تطبيقي :
الفصل الأول الذي يحمل الاطار النظري للتنمية المستدامة والذي تم تقسيمه الى :
المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة .

اما الفصل الثاني خصص لدراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة _سيدي لخضر_ حيث قسمنا هذا الفصل الى :

المبحث الأول : تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني : القروض التي يمنحها BADR وكالة - سيدي لخضر -

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية "قرض التحدي " .

الفصل الأول : الاطار النظري للتنمية
المستدامة و البنوك التجارية

تمهيد

لقد أصبح من الضروري في هذا العصر مراعاة جميع جوانب التنمية المستدامة على المستوى الجزئي أو الكلي، وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية، كونها أصبحت التأشير الوحيدة التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد وحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

تعد التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها حكومات ومؤسسات، وتطالب بتحقيقها في الكثير من المناسبات والملتقيات، ولهذا سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتنمية المستدامة ويضم ثلاثة مباحث:

✓ **المبحث الأول:** يتناول مدخل إلى التنمية المستدامة، حيث نتطرق من خلاله إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة.

✓ **المبحث الثاني:** يعالج المحاور الأساسية للتنمية المستدامة، والمتمثلة في مستويات ومبادئ التنمية المستدامة، معوقات والحلول.

✓ **المبحث الثالث:** يدور المبحث الأخير حول البنوك التجارية والتنمية المستدامة سنتعرف من خلاله على المسؤولية الاجتماعية ودوافعها ومجالاتها وعلاقة البنوك بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

في ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية، وقد تمخض عن الجهود الدولية لحل هذه المشكلات مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، و سنتناول في هذا المبحث: مفهوم ، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة والتي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي للصلات القائمة بين السكان والتنمية والبيئة، وقد تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة لما لهذا الموضوع من أهمية واتساع.

الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالى التنمية المستدامة هي عندما أنشئ نادي روما سنة 1986 الذي ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم حيث دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة.

1- ترجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972 تقرير مفصل حول المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك في سنة 2100.

وكذلك نشر دراسة جاي فولتر بعنوان حدود النمو والتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية هي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على كوكب الأرض وذلك لمدة 30 سنة.¹

2- و في مؤتمر التنمية و بالتحديد في جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة والمشاكل الاقتصادية وطالبت الدول النامية بأن لها الاولوية في التنمية لتفادي التعدي عليها وتحسينها وبالتالى تطبيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

3- في سنة 1982 وضع برنامج للأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وأقرت في 28 يوم من نفس السنة الميثاق العالمي للطبيعة الذي يلح على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع خطط التنمية.

4- في سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك و يعرف كذلك بتقرير بورنتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة و تم بلورة تعريف دقيق لها و أكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي.

5- في سنة 1992 انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التأكد البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية انعقد هذا المؤتمر بعدها تعالت الأصوات و عقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية

¹ - فتيحة بوحورد، بن سديرة عمر، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل ملتقى الدولي، المنعقد خلال الفترة 07-08 أبريل 2018، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2018، ص 64.

كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، و بدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 و التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنمي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحويلات القرن الواحد والعشرين و على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار مفاعل النووي لترنوبيل و انتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة و طرح المؤتمرين نتائج .

تمثلت النتائج الفورية المترتبة على القمة في مجموعة من الاتفاقيات نذكر منها:

- الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي.
- الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية.
- الاتفاقية المتعلقة بمحاربة التصحر و التصريح أو الإعلان الخاص بتسيير، المحافظة والتنمية المستدامة للغابات.
- إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي على مجموعة مبادئ تحدد حقوق و واجبات الدول في هذا المجال.
- برنامج المذكرة 21 (أجندة 21) و الذي يشمل على حوالي 2500 توصية و التي أغلبها لم يسبق و أن تم تطبيقها على أرض الواقع.

6- في سنة 1997 عقد اتفاقية كيوتو في اليابان و كان الهدف منها هو الحد و التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة و قد حددت أهداف البروتوكول المتعلقة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة، و توسيع استخدام الطاقات المتجددة إضافة إلى زيادة المصاب المتاحة لامتناس الغازات الدفيئة.

7- في سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوزهانزبورغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 و الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة و البيئة عام 1992 و ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي.¹

إذن نقول إن إقرار فكرة التنمية المستدامة و تبنيها كمصطلح بديل عن التنمية الاقتصادية كان نتيجة لمفاوضات عسيرة و نداءات متعددة تحذر من المخاطر البيئية الكبيرة التي أصبحت تواجه كوكب الأرض و تهدد الحياة عليه، هذا فقط تم الاعتراف بالمشاكل البيئية و بدأ التفكير في إيجاد حلول ملائمة تسمح من جهة بتحقيق الرفاهة الاقتصادية و تزيد درجته و من جهة أخرى تحافظ على البيئة، لكن هل هناك إجماع من طرف العلماء حول مفهوم التنمية المستدامة أم كان هناك اختلاف بين الاقتصاديين و البيئيين وعلماء الاجتماع؟ و هو ما سنحاول معرفته من خلال الفرع الموالي.

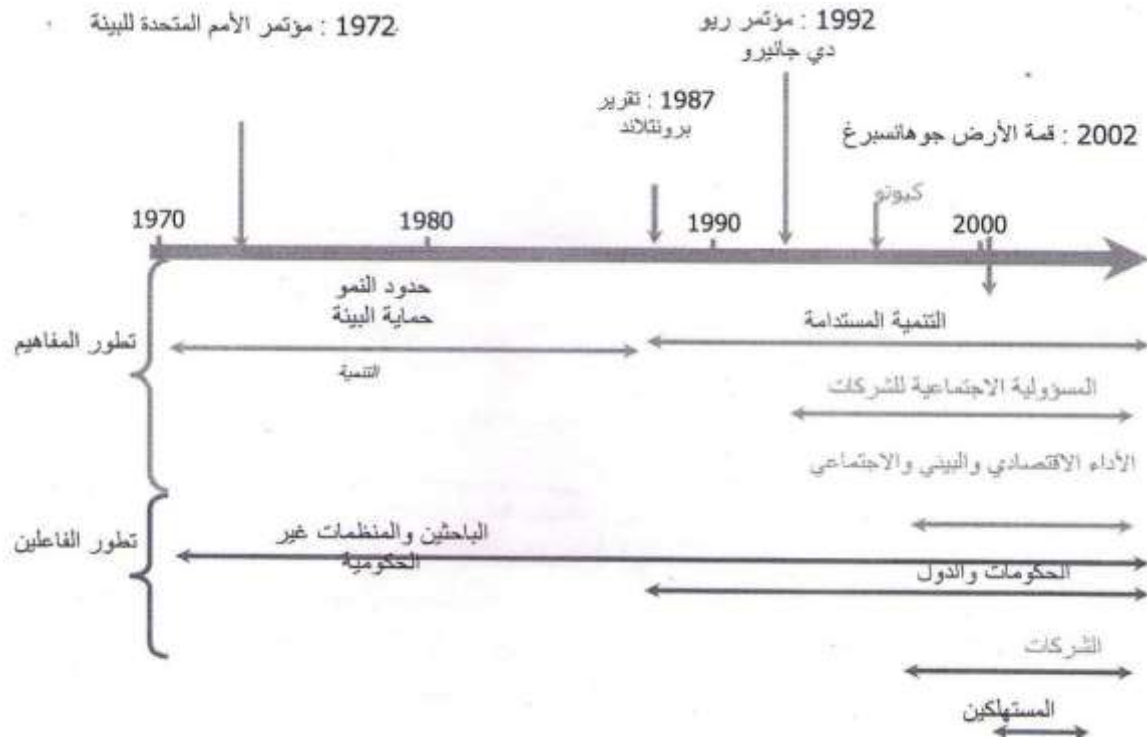
¹ - بوشخي وهيبة و بوعجاج عائشة ، واقع سياسة التنمية المستدامة و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم ، 2020 ، ص 28-29 .

الجدول رقم (I-01): مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

السنة	المنظمة ، الهيئة ، المؤتمرات	النتائج والآراء حول التنمية المستدامة
1968	- مؤتمر منظمة الأمم المتحدة. - إنشاء نادي روما (إيطاليا).	- الإدارة الرشيدة والحفاظ على المحيط. - ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو.
1972	- مؤتمر ستوكهولم (السويد) قمة الأمم المتحدة حول البيئة.	- التوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة، وكذلك مواجهة مشكلات البيئة.
1982	- برنامج الأمم المتحدة الأمريكية تقريراً حول البيئة العالمية. - ميثاق العالمي للطبيعة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.	- تقرير مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت على الخطر المحيط بالعالم. - وضع نظام الطبيعي بعين الاعتبار عند وضع الخطط التنموية.
1987	- اللجنة الدولية للتنمية و البيئة تقرير برونتلاند (Brundtland).	- أصدرت تقريراً يسمى "مستقبلنا المشترك" و بروز مفهوم التنمية المستدامة
1992	- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض ريودي جانيرو (البرازيل).	- قمة جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة عند عامة الناس و انبثقت عنها ما يسمى بالأجندة 21: مسائل التلوث، الطاقة، البيئة والتنمية.
1997	- بروتوكول كيوتو (اليابان)	- يهدف إلى تخفيض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.
2002	- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة -جوهانزبورغ (جنوب إفريقيا)	-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة 21. -ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الشكل رقم (I - 01): المحطات الأساسية لتطوير مفهوم التنمية المستدامة



Source : Karen DELCHET, Qu'est ce que le développement durable, Edition AFNOR, Paris, France, 2003, p. 60

الفرع الثاني : تعريف التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية في أعقاب مؤتمر " ستوكهولم " ثم تبلور و شاع استخدامه منذ صياغة لجنة الأمم المتحدة التي ترأسها رئيسة وزراء النرويج السابقة Gro Harlem Brundtland و التي أصدرت تقريرها بعنوان " مستقبلنا المشترك " حيث يعرف هذا التقرير بالتنمية المستدامة بأنها: " التنمية التي توفر احتياجات الأجيال الراهنة، دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها " ¹.
فقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة ومنها :

- **التعريف الأول:** " التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الثاني دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال القادمة ".
 - **التعريف الثاني:** " تلبية احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها و بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإجراء تقدم اقتصادي واجتماعي و بشري ".
 - **التعريف الثالث:** " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم " ².
 - **التعريف الرابع:** " التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية التي لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية و التي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعتمد على المفاهيم البيئية و تتخذ التوازن البيئي كمحور أساسي لها " ³.
 - **التعريف الخامس:** " و هو تعريف خاص بالجزائر، فوفقا للقانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، عرفت هذه الأخيرة على أنها " تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية " ⁴.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف عام و هو أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل. و من خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه التنمية تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية .

¹ - محمد عباس بدوي، يسرى احمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2013 ، ص 20.

² - عبد الرحمان محمد العيسوي، سيكولوجيا التنمية والإنتاج ، داررانتب الجامعية ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2001 ، ص 22.

³ - عبد القادر رزق المخادمي ، التلوث البيئي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000 ، ص 117.

⁴ - المادة 3 من قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 43 ، المنشورة في 20 يوليو 2003 ، ص 6.

الفرع الثالث : خصائص التنمية المستدامة

تختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والاجتماعي، وهو ما يفسر وجود هذا المفهوم الجديد، وفيما يلي سنتناول خصائص التنمية المستدامة.¹

1. الاستمرارية: و تتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه بما يمكنها من الاستمرارية والاستدامة.

2. تحقيق التوازن البيئي: إن تقاسم رأس المال الطبيعي ما بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية يتطلب تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أم لا بما يخدم مصالحهم كما يجب أن يهدف هذا التسيير إلى التقليل من التلوث من أجل الحفاظ على بيئة سليمة وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف ليس فقط المحافظة على البيئة وإنما إيجاد نوع من التكامل والانسجام ما بين البيئة والتنمية.

3. مقارنة عالمية: تبحث التنمية المستدامة عن تجاوز التفاوت الحاصل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتركز على البعد العالمي لمشكلة تلويث البيئة بالرغم من اختلاف الرؤى ما بينهم بالنسبة لهذه المشكلة، فبالنسبة للدول المتقدمة يكمن الإشكال في التقليل من المخلفات الملوثة للبيئة مثل CO2 من جهة و تقليل عدد الملوثين من جهة ثانية، أما بالنسبة للدول النامية فتبرز المعضلة في مصفوفة النمو الديمغرافي، المر الذي يستلزم تكريس خبرات الدول المتقدمة لمعالجة إشكالية النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي عن طريق إيجاد نوع من الانسجام والتكامل بينهما من جهة ويسمح أيضا بالتقليل من المخلفات ومن الملوثين الذين يزيد عددهم مع تزايد حجم النمو من جهة ثانية، وكل هذا إنما يتحقق عن طريق إجراء تغييرات كيفية في منهاج النمو، وهو بدوره يتطلب تغييرات هيكلية، تغييرات في الإنتاج والاستهلاك.

4. التنمية المستدامة تعتمد على الأسس والاعتبارات البيئية : فيما يتعلق بكل من :

■ قاعدة المدخلات: وتشمل الموارد المتجددة التي لا يجب أن يتعدى استهلاكها قدرتها على التجدد، والموارد غير المتجددة التي يجب أن يتم استهلاك جزء من ناتج استخدامها الآن ويتم استثمار الجزء الآخر لصالح الأجيال القادمة والبحث عن بدائل متجددة منها.

■ قاعدة المخرجات: يجب أن لا يتعدى معدل تزايد المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة ولا يضر بها مستقبلا ولا يؤثر على خدماتها.

وهناك خصائص أخرى التي تميز التنمية المستدامة وهي:²

1. تحفيز المشاركة الشعبية العامة وتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق أهداف مشتركة لتدعيم منهجية متكاملة للاستدامة.

2. الاستفادة من تجارب الآخرين ومن التكنولوجيا المحققة في مجال المحافظة وتحسين البيئة.

¹ - هاشم مرزوك علي الشمري و حميد عبيد عبد الزبيدي، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 54-55.

² - سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على تنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، 2006، ص 53.

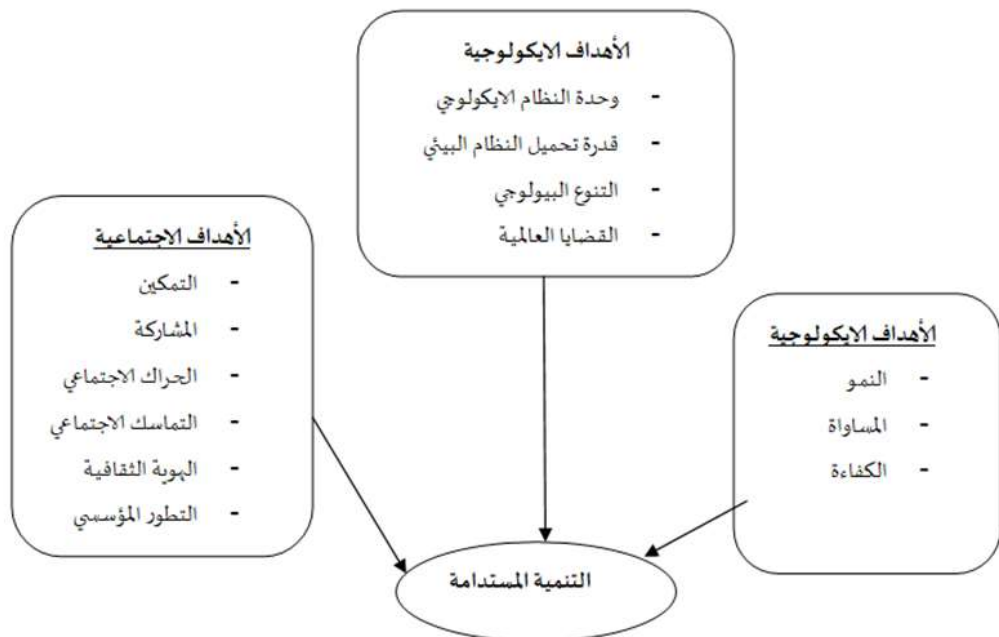
3. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية و الثقافية و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
4. تداخل الأبعاد الكمية و النوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها و قياس مؤشراتها.
5. التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
6. أنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا و تعقيدا و لا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية.

المطلب الثاني: أهداف و متطلبات التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة لم يعهدها الإنسان في الأساليب السابقة للتنمية أين كان الهم الوحيد هو الرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي دون إيلاء الاهتمام إلى الجوانب البيئية و لا التفكير في الأجيال القادمة، تختص بخصائص عديدة تمكنها من تحقيق الهدف الأعلى لها و هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع المحافظة على البيئة و عليه هناك ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة كما يوضح الشكل رقم (2):¹

الشكل رقم (I - 02): أهداف التنمية المستدامة



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 72.

¹ - خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 130.

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :

1

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:
تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا ،اجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وذلك بشكل عادل، مقبول وديمقراطي.
 2. احترام البيئة الطبيعية:
تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر حياة الإنسان وتحاول خلق تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون إضرار بأي منهما.
 3. تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القائمة:
تسعى التنمية المستدامة إلى تنمية إحساس المواطنين بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
 4. تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:
تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها أو تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال.
 5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:
تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان إظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان وذلك لما لهذه التكنولوجيات من فوائد سواء في اقتصاد الوقت، الطاقة أو في عدم تلويثها للمناخ.
 6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع:
وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و يؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة و بدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.
- الفرع الثاني : متطلبات التنمية المستدامة
- يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي:²
- 1- الاقتصاد في استهلاك الثروات و الموارد الطبيعية:
حصر الثروة الطبيعية و الموارد المتاحة في الوقت الحاضر و تقدير ما هو يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية.
 - 2- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:
التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة و المستقبلية و أولياتها.
 - 3- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع :
العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية و توفير المعلومات و سبل التعلم و تشجيع الابتكار و توظيف الملاكات المحلية .

¹ - نوزاد عبد الرحمان الهبيتي، التنمية المستدامة الإطار العام و التطبيقات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات ، أبوظبي ،

2009 ، ص 55.

² - مالك حسين حوامة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية و أثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 51

4- التنمية الاقتصادية الرشيدة :

تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة .

الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة :

صياستها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع المعرفة بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة بالشكل الايجابي.

6- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:

توطيد علاقات التعاون و الشراكة في المعلومات داخل المنطقة و التبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد متكاملة و مترابطة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم و الترشيح للموارد، تتمثل هذه الأبعاد في كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا يكفي القول بأن هذه الأبعاد مترابطة معا بل لا بد من الإشارة إلى أنها متداخلة و متكاملة و متفاعلة أيضا.

الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة¹

1- البعد الاقتصادي: ويعني استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام و المسكن و النقل و الصحة و التعليم.

2- البعد البيئي: يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدوده معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي .

3- البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان و هو يشكل جوهر التنمية المستدامة و غايتها و هدفها النهائي ، و من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها ، فضلا عن ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار. والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم(I - 02):الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر:عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي-الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد35، العدد1، 2008 ، ص 177.

¹ -بومدين طاشمة ، التنمية المستدامة و إدارة البيئة بين الواقع و مقتضيات التطور ، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ، مصر ، الإسكندرية ، 2016 ، ص52.

الفرع الثاني : الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

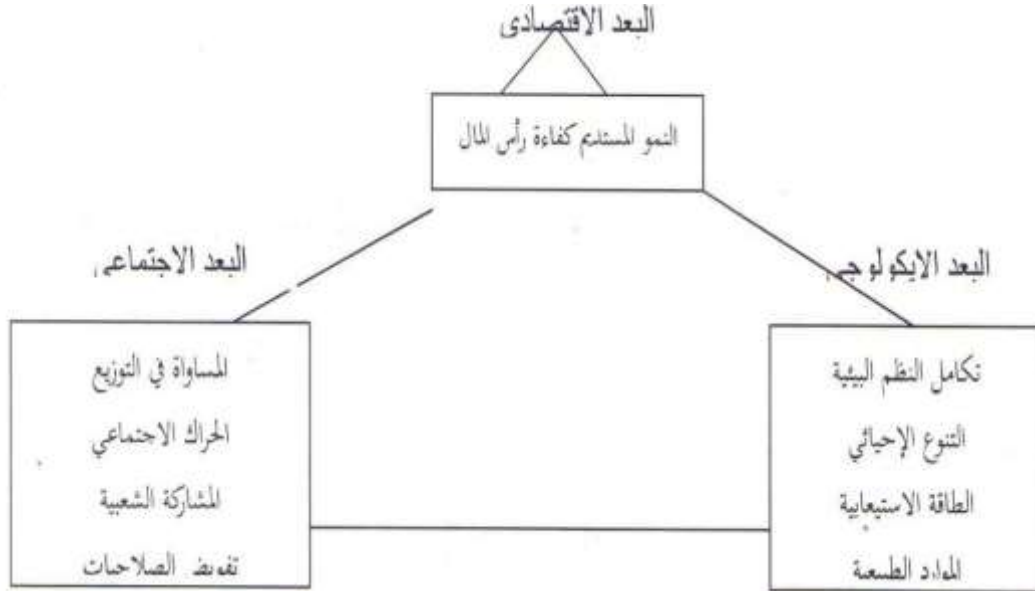
يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي:¹

(1) اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

(2) بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

(3) اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. كما أن الشكل التالي يعطي صورة أخرى لهذا الترابط :

الشكل رقم (I - 03): ترابط أبعاد عملية للتنمية المستدامة



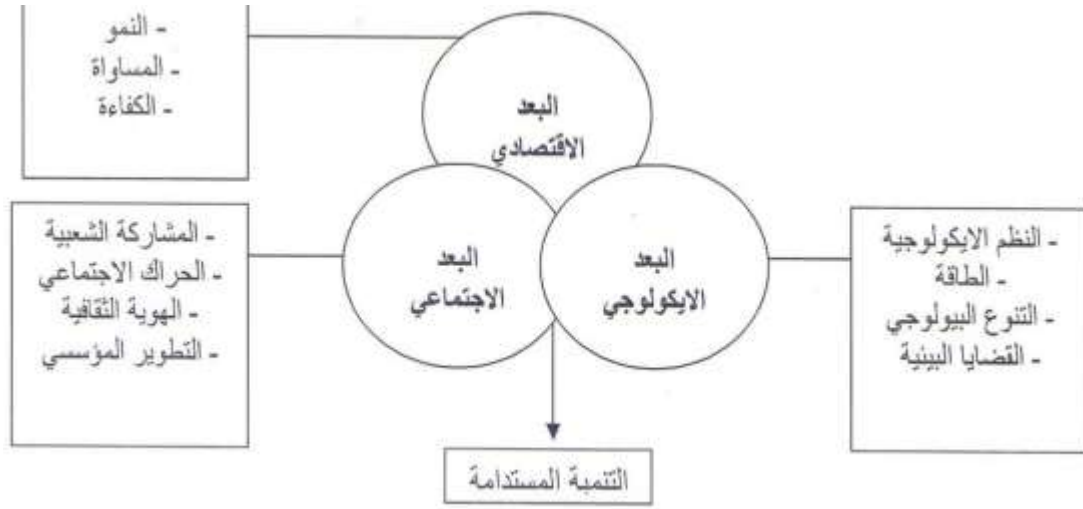
المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار الصفاء، عمان، 2006، ص 41.

وقد حاول آخرون تمثيل العلاقة بين الأبعاد الثلاثة بشكل أكثر دقة وهو كالتالي:

إن كل بعد من الأبعاد الثلاثة يتكون من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر التي يحددها الشكل التالي:

¹ - بوخداش هوري، نسمن هوري، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، 2020، ص 17-18.

الشكل رقم (I - 04): تداخل أبعاد عملية للتنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار صفاء ، عمان ، 2006 ، ص 42.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

سننطلق في هذا المبحث إلى أهم مبادئ و مستويات و مؤشرات التنمية المستدامة، كما سنتعرف على معوقات تحقيق التنمية المستدامة و سبل مواجهتها.

المطلب الأول: مبادئ و مستويات التنمية المستدامة

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة و هذا ما سنتناوله من خلال الفرع الأول ، أما الفرع الثاني فيعالج مستوياتها .

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجيات الهادفة إلى تحقيق تنمية و رفاه الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة و حقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم نذكر أهمها:¹

1/ المبدأ الأول: تحديد الأولويات:

لقد أدت المشكلات البيئية و ندرة الموارد المالية إلى ضرورة وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، و هذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية، الانتاجية و البيئية لمشكلات البيئة.

2/ المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، فالتأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب منهجا متعدد الفروع، و يناشد المختصين في مجال البيئة بالعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة قصد التصدي للمشكلات البيئية.

¹ - خبابة عبد الله، التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة، أوراق عمل الملتقى المنعقد في 07-08 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 72.

3/ المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة تتضمن تكاليف ومنافع، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، و كذا لخفض الموارد التي تركزها لحل المشكلات البيئية.

4/ المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيث يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق و التي تهدف خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم الدول النامية كالجائر بفرض رسوم الانبعاث و تدفق النفقات، كرسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

5/ المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

ضرورة العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم و قدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي.

6/ المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية مع القطاع الخاص الذي يعتبر عنصرا هاما في العملية الاستثمارية والتنمية، وذلك من خلال تشجيع الإصلاحات البيئية للمؤسسات واعتماد أنظمة الايزو(iso) اختصار لاسم المنظمة الدولية للمواصفات وهي international organisation of standardisations ومقر هذه لمنظمة في جنيف)، ويرمز بالرقم 14001 لسلسلة المواصفات التي تهتم بالشؤون البيئية وإدارتها التي تشهد بأن المؤسسات لديها أنظمة سليمة للإدارة البيئية، كما يجب توجيه التمويل الخاص لأنشطة تحسين البيئة و حمايتها.

7/ المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند مواجهة المشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون، لأن هذه المشاركة ضرورية نظرا لقدرتهم على تحديد الأولويات ومعرفة الحلول الممكنة والمناسبة لمواجهة المشكلات المحلية، كما أن مشاركة أعضاء المجتمعات المحلية ستساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8/ المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لتبني تدابير جماعية لمواجهة بعض المشكلات البيئية.

9/ المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

وذلك من خلال إمكانية المديرين في انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأقل التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين التنظيم من الداخل.

10/ المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

في إطار حماية البيئة، فإن الوقاية تكون أكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجيتها.

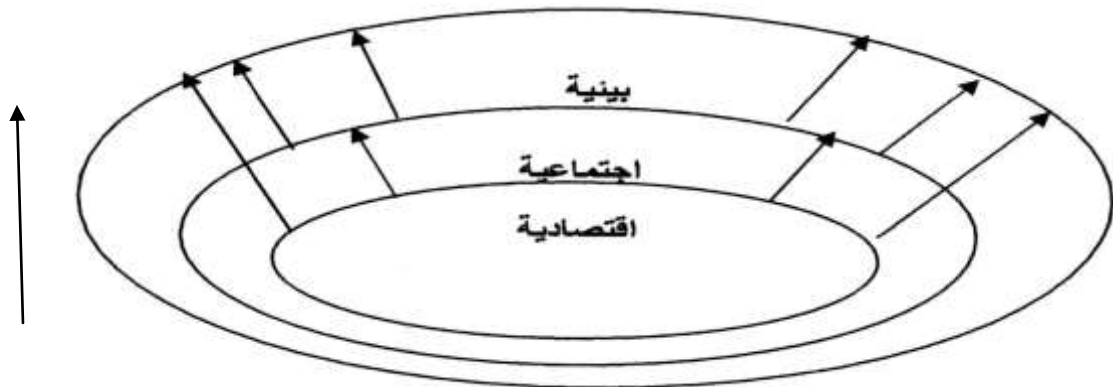
الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش لدى عديد المفكرين، لذا فمن الأجدر التطرق لهما في الآتي:¹

1- الاستدامة القوية :

تعني فكرة الاستدامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية. إن الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، لن يكون إلا إذا هناك ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العادية والطبيعية. والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي، تكنولوجي) فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدا ، فهي تعد مكملتها لبعضها البعض لا بدائل.

الشكل رقم (I - 05): الاستدامة القوية (الغطاء البيئي)



المصدر: محمد علاق، التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة أسמידال-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2008-2009، ص42.

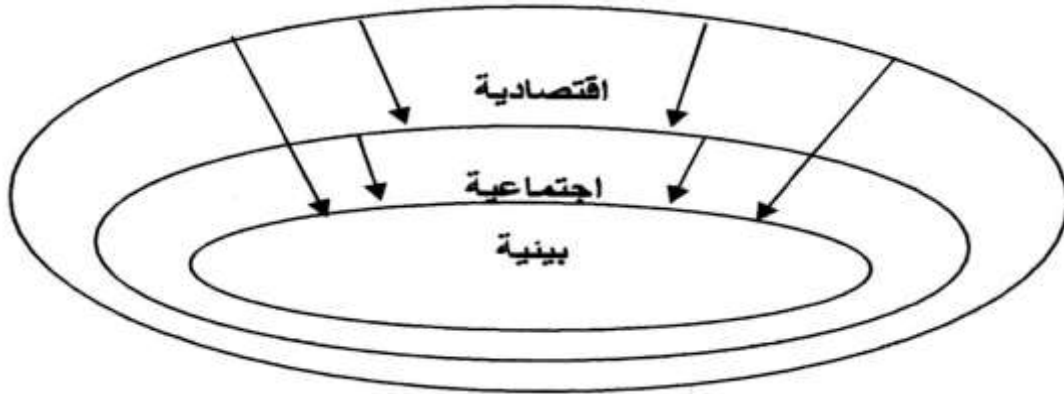
¹ - سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير- بسكرة ، 2019 ، ص 22-23.

2- الاستدامة الضعيفة:

على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت. رأس المال (الطبيعي+ التكنولوجي+ بشري+ مالي) ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني أن هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد و أن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة و إيجاد بدائل للموارد غير المتجددة و الاستخدام الأمثل للموارد الحالية، و البحث على حلول لمشاكل نفاذ الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأعلى دون الأخذ في اعتبار التغيرات في مكونات رأس المال و بالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات لرأس المال تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية و الموارد المتاحة.

الشكل رقم (I-06): الاستدامة الضعيفة



المصدر: محمد علاق، التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة أسמידال-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، 2008-2009، ص43.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و المؤشرات البيئية ، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة و هي تقييم بشكل رئيسي لحالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها و متابعة تغيراتها، بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية هي الأعمدة الرئيسية التي يبني عليها تعريف التنمية المستدامة التي نوجزها فيما يلي¹:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية فيما يلي:

أولاً: الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال :

- معدل الدخل الوطني للفرد ، و نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: و تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

¹ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعية، مصر، الإسكندرية ، 2007 ، ص 49-51.

- الحالة المالية: و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.
- ثانيا: أنماط الاستهلاك و الإنتاج: من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية:
- استهلاك المادة: و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة: و تقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات (سيارة، طائرة، مواصلات عامة ...)
- إنتاج وإدارة النفايات: و تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة و إنتاج النفايات المشبعة وإعادة تدوير النفايات.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

و تتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

- 1- المساواة الاجتماعية: تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، و ترتبط المساواة بدرجة العدالة والشمولية في توزيع المواد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة والمساواة.
- 2- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة و غذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة و بالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني و تلوث البيئة المحيطة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- التعليم: يعتبر التعليم متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم هو أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.
- 4- السكان: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع والنمو الاقتصادي، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية:

تحتوي على النقاط التالية :¹

- 1- الغلاف الجوي: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
 - ❖ التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
 - ❖ ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستترفة للأوزون .
 - ❖ نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في هواء المحيط في المناطق الحضرية.
- 2- الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

¹ - صالح صالح، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي 07-08 أبريل 2008، ص 87.

❖ الزراعة: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.

❖ الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، و كذلك معدلات قطع الأشجار.

❖ التصحر: و يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

3- البحار و المحيطات و المناطق الساحلية: تتمثل فيما يلي:

❖ المناطق الساحلية: و تقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، و نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

❖ مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4- المياه العذبة: تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا و نسبة البكتيريا المعوية في المياه ، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية و الجوفية التي يتم ضخها و استترافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنوع الحيوي: يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

❖ الأنظمة البيئية: تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

❖ الأنواع البيئية: يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

الجدول رقم (I- 03): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حسب الاجندة 21

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل 03	مكافحة الفقر
الفصل 05	الدينامية الديمغرافية والاستدامة
الفصل 06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل 39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل 21	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل 22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل 02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل 04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل 33	الموارد والآليات المالية
الفصل 34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون
المؤشرات البيئية	
الفصل 18	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
الفصل 10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
الفصل 12	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر
الفصل 13	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال
الفصل 15	المحافظة على التنوع البيولوجي

المصدر: بوزيد سايج، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص 103.

يوضح الجدول رقم (03) مؤشرات التنمية المستدامة حسب الأجندة 21، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم حالة الدول من خلال معايير تقيس مدى تقدم أو تراجع الدول في تحقيق التنمية المستدامة.

بعدما تطرقنا لمؤشرات التنمية المستدامة نأتي الآن لتناول معوقات وحلول التنمية المستدامة من خلال المطلب التالي.

المطلب الثالث: معوقات وحلول التنمية مستدامة

بالرغم من وجود عدة معوقات تحد من تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك مجموعة من الحلول التي يمكنها التقليل من حدة هذه المعوقات.¹

الفرع الأول: معوقات التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة منها ما يلي:

¹-ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009، ص 110.

- عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.
- مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- ظاهرة الجفاف والتصحر التي تشهدها معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر.
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال في الأرض الزراعية نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.
- حادثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة.
- العولمة التي تحد مسار التنمية المستدامة نتيجة آثارها السلبية.
- تزايد السكان بنسبة مذهلة، مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية مما يؤدي إلى الانعكاسات السلبية على الجانب الأيكولوجي إلى جانب التأثير على الخدمات والمرافق وتراكم النفايات.
- غياب الديمقراطية في الكثير من الدول النامية .
- تراجع صادرات الدول النامية وتقلص حصصها في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: حلول التنمية المستدامة

- من أجل القضاء ولو بصفة جزئية على حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعينة بالتنمية المستدامة مهما كانت إتباع الآتي:¹
- الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب والملائم لتسيير الاستثمارات المحلية.
 - توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة، والتي تتماشى مع متطلبات الفرد وتخصصاته المهنية.
 - تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسيرة التكنولوجيا الحديثة.
 - التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكانها خاصة الكهرياء.
 - إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المستدامة المتعارف عليها.
 - صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة.
- لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.
- رأينا في هذا المبحث المحاور الأساسية للتنمية المستدامة ابتداء من عرض مبادئها ومستوياتها ومؤثراتها، كما تعرضنا للعقوبات التي تحد من تحقيقها، وفي الأثناء قمنا بوضع الحلول للقضاء على هذه العقبات و

¹ - بن غالم نسيم، التحكم في الأداء الشامل للبنوك التجارية في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 26.

لكن ذلك يتطلب وجود نظام مؤسسي فعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة، و من خلال ما تم عرضه نستنتج أن مؤشرات قياس التنمية المستدامة لها أهمية كبيرة، حيث تسمح لمتخذي القرارات و واضعي السياسات معرفة ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر البنوك التجارية بمثابة المحرك الرئيسي لدواليب النشاط الاقتصادي و دفع عجلة التنمية، وذلك بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها، و هذا المبحث سيعالج مفهوم النظام المصرفي في المطلب الأول و تعريف البنوك التجارية و أهدافها و وظائفها في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث يدور حول المسؤولية الاجتماعية و علاقة البنوك و التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي الفاعل الأساسي في تعبئة الموارد المالية و تخصيص الأموال التي يمكن إقراضها، لذلك يستوجب وجود هيكلة مناسبة و تنظيم اقتصادي ملائم تسمح بأن يتمتع المصرف بحرية الحركة و استقلالية القرار مما يؤدي إلى أداء مهني عالي للنظام المصرفي.

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي

هو ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين و الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة و المدخرات نحو القروض و الاستثمارات و التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي و يعمل في إطار عدد من السياسات و التوجيهات التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة¹.

الفرع الثاني: خصائص و أهمية النظام المصرفي

أولاً: الخصائص:

يمكن إبراز خصائص النظام المصرفي في النقاط التالية²:

- يتكون النظام المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض و وحدات العجز.
- يخضع النظام المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية و رقابتها في بلد كالبنك المركزي.
- إن النظام المصرفي واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.
- هو نظام مملوك بالكامل للدولة (ملكية عامة).
- هو نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.
- يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقاً لسياستها التنموية.
- جهاز متقدم بالقياس مع أمثاله في البلدان النامية و حديثة الاستقلال.

ثانياً: الأهمية :

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص 19-20.

² -الهام ملوك، مروي مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2016، ص 02.

تظهر أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة وذلك من خلال ما يلي¹ :

- زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين وتعتبر البنوك الوسيطة بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود النفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل و تخفيض مشكل البطالة.

الفرع الثالث: مكونات النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي من البنك المركزي الذي يأتي في قمة النظام المصرفي ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها، وبالتالي سيتم التعرف عليها من خلال هذا الفرع.

1-البنك المركزي :

- يعرف بأنه بنك البنوك أو بنك الدولة وهو مملوك للقطاع العام وليس الخاص، و البنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة ويعد مسؤول عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ في أي دولة بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها كما أن له دور بارز في التنمية الاقتصادية.²
- يحظى البنك المركزي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :
- يقع في قمة النظام المصرفي، ولا يسعى لتحقيق الربح دائما وإنما لتحقيق المصلحة العامة.
 - يكون دائما المهيم على الائتمان .
 - يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك .
 - يكون مملوك من طرف الدولة .

2-البنوك التجارية :

عرف التشريع الفرنسي البنك التجاري على أنه تلك المؤسسة التي تقوم بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية.³

و من خصائصها:

¹ - مرجع سابق ، ص 03.

² - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2006، ص 11-12.

³ - محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص 14-15.

- مؤسسات مالية هدفها الربح على غرار البنوك المركزية.
- تكون في المرتبة الثانية بعد البنوك المركزية في الجهاز المصرفي.
- تتعدد عملياتها وتنوع في جميع الودائع وتقديم القروض.

3-البنوك الإسلامية والمتخصصة :

سيتم عرض مجموعة من البنوك و التي تتمثل في ما يلي ¹:

-البنوك المتخصصة :

نوع من أنواع البنوك التجارية تلعب دورا كبيرا في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هي بنوك زراعية تساهم في تنمية الاقتصاد و بنوك صناعية تساهم في تمويل المشروعات الجيدة و بنوك عقارية حيث تساهم في بناء العقارات، يمكن ذكر أهم خصائصها كالتالي :

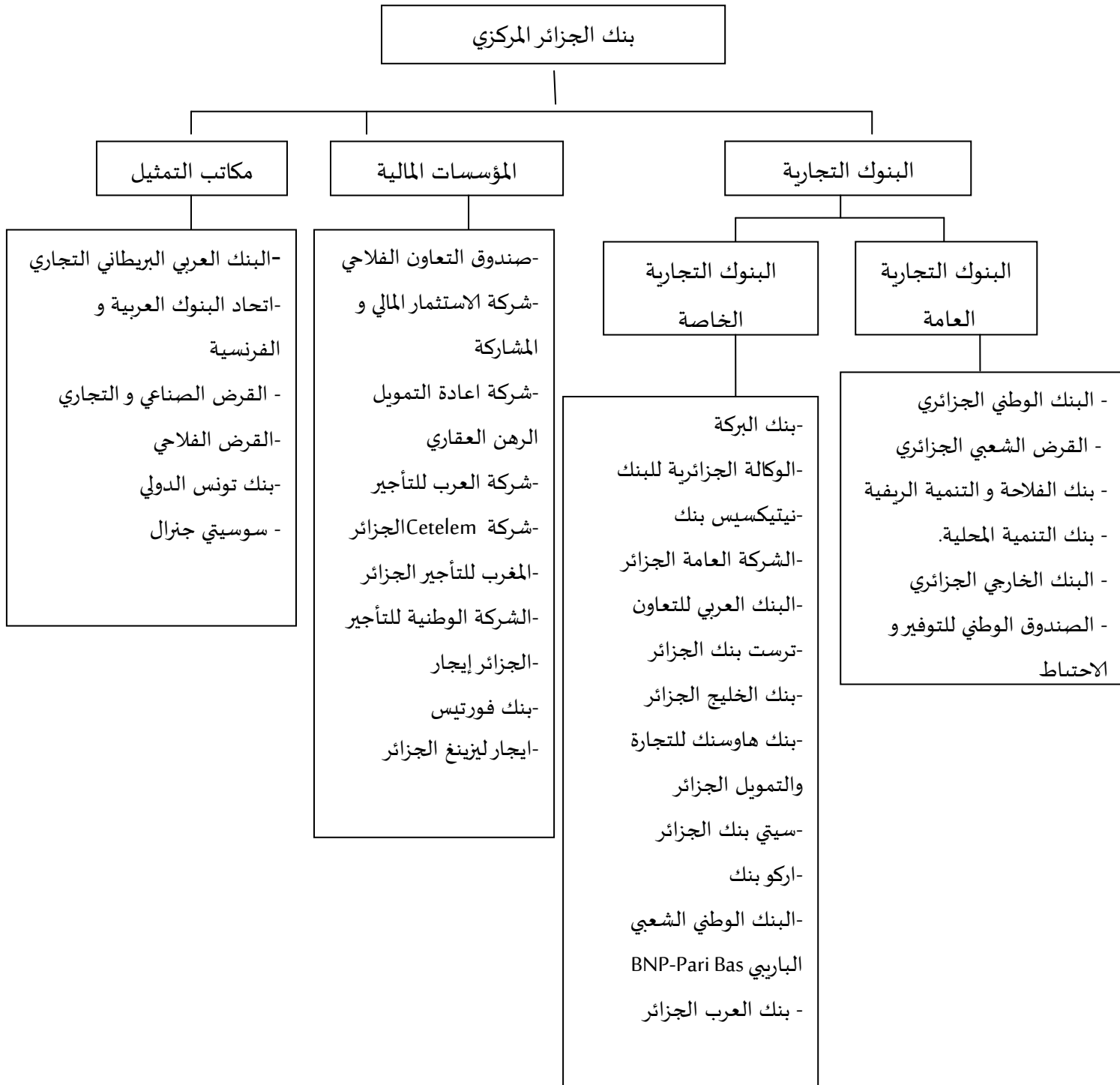
- لا تقبل ودائع من الأفراد فهي تعتمد على رؤوس أموالها.
- أهدافها اجتماعية أكثر من خاصة، لذلك فالدولة تقوم بتقديم مساعدات لها.

-البنوك الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية عقائدية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال و توجيهها نحو الاستثمار الأمثل، و تعرف كذلك بأنها مؤسسات مالية تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتنب التعامل بالصبرفة الربوية.

الشكل رقم (I - 07): هيكل الجهاز المصرفي الحالي

¹ - زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، داروائل للطباعة و النشر، عمان، 2000، ص 173.



المصدر: البنوك المعتمدة حتى 2017/01/11 تقرير بنك الجزائر في الموقع الالكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz> يوم 2017/02/14

المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف البنوك التجارية و وظائفها و أهدافها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو BANCO وهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم بعد ذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.¹

تعرف البنوك التجارية بأنها: "مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، وأهم ما يميزها عن المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة للمؤسسات والأفراد وغيرهم".²

كما يعرف البنك التجاري بأنه: "مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي وتقوم أساساً على تلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز بعملياتها بشكل خاص بالتعامل قصير الأجل".

ويمكن تعريف البنك التجاري بأنه: "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى الجهة التي يلتقي فيها أصحاب العجز وهم المقترضون مع أصحاب الفائض وهم المودعون".

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية و سنتطرق إليها فيما يلي :³

1- خلق نقود الودائع: يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشاراً في المجتمعات الحديثة، الفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.

2- قبول الودائع: يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية. وهي على عدة أنواع: (ودائع جارية، ودائع الأجل، ودائع بإخطار، ودائع الادخار...)

3- تقديم القروض: وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام بشروط و ضمانات معينة و دفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه و تنوع القروض إلى عدة أنواع: (قروض بدون ضمان، قروض بضمانات مختلفة، قروض بضمان شخصي).

4- خصم الأوراق التجارية: يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث و تزداد أهمية بازدياد المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع ، فالتاجر يبيع بأجل و يحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات

¹ - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2004-2011، ص 24.

² - بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2000، ص 23.

³ - بن رمضان رشيد، قبلي محمد، التحليل المالي في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ملحقه جامعية مغنية، 2016، ص 5-8 .

مستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة ويستفيد البنك من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة.

5- الإشراف و الرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من استخدامها فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققته من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي مولتها.

6- بعض الوظائف الأخرى:

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتماد مستندي .
- القيام بتحصيل مستحقات العملاء من أي مصدر (شيكات، كمبيالات، أسهم.....)
- منح الفوائد على الودائع للعلاء.
- التعامل في الأوراق المالية سواء لصالح العملاء أو لصالحه
- استبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

من خلال تعريف البنوك التجارية نستخلص مجموعة من الأهداف و من أهمها ما يلي:¹

- ❖ تهدف البنوك التجارية إلى جذب أكبر عدد من العملاء، لاعتبار جذب الزبون الجيد يعتبر ربح.
- ❖ تسعى البنوك التجارية إلى خلق مناصب شغل جديدة و ذلك بمنح قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة وبالتالي التقليل من البطالة.
- ❖ تهئية الأموال و ضخها في مجالات استثمارية متعددة.
- ❖ تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق و تقوية الثقة مع المتعاملين معها.

الفرع الرابع: السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات، وتتمثل هذه السمات فيما يلي:²

1- الربحية: يسعى البنك التجاري إلى تعظيم أرباحه و لكي يحقق ذلك عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته و تكاليفه باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية مثل (الفوائد الدائنة، الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات) والنفقات الكلية مثل النفقات الإدارية و التشغيلية.

2- السيولة: يقصد بها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. و تعتبر السيولة من أهم أهداف البنك التجاري، فهي هامش الضمان للبنك، إذ أن فشله في مواجهة التزاماته الفورية قد يعرضه لفقدان الثقة من جانب عملائه، فيقع في خطر توفير أكبر قدر من الأمان لهم من خلال توظيف أموالهم في استثمارات بأقل درجة المخاطرة.

¹ - احمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، المنصورة،

2007، ص 14.

² - زياد محمد عثمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون والموزعون، الطبعة الأولى، سنة 2012، ص 235.

3- الأمان : كلما زادت ثقة لودعين كلما تمكن البنك من جذب المزيد من الودائع، لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان لهم من خلال توظيف أموالهم في استثمارات بأقل درجة مخاطرة. بعدما تعرفنا على البنوك التجارية و السمات المميزة لها، سنتعرف على دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس ، بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد".¹ في حين عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: "هي التزام مستمر من قبل المؤسسة لسلوك أخلاقي و المساهمة في التنمية الاقتصادية و كذلك تحسين جودة خدمة العاملين و تحسين حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام".

و تعرف أيضا على أنها: "اندماج طوعي للانشغالات الاجتماعية و الايكولوجية للمؤسسات إلى نشاطاتها التجارية وكذا علاقاتها مع أهم شركائها".²

و مما سبق يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام تجاه المجتمع و ذلك الأخذ بعين الاعتبار التوقعات طويلة المدى و المجسدة بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين بالبيئة، بشرط أن يكون هذا التوجه إراديا و متجاوزا للالتزامات المنصوص عليها.

الفرع الثاني: أبعاد و سمات المسؤولية الاجتماعية

أولا- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في ثلاثة أبعاد وهي غير مستقلة عن بعضها البعض و تتمثل في:³

- 1- البعد الإنساني: و هو قمة الهرم للمسؤولية الاجتماعية والذي قد لا يمثل أحد متطلبات عمل المؤسسة، إلى انه في حقيقته يمثل الشهرة و المكانة التي تحتلها الشركة في السوق او ذهنية الزبائن المتعاملين معها.
- 2- البعد الأخلاقي: يمثل السلوك الذي يتم إقراره من قبل المساهمون المستثمرين، عامة المجتمع، والمنظمات الصناعية ذاتها العاملة في نفس المجال، ومعظم القواعد التي تحكم هذا السلوك هي بمثابة أعراف وتقاليد وقيم متوارثة ومتجددة بذات الوقت، وتعمل جنبا الى جنب مع الأبعاد القانونية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية.

3- البعد الاقتصادي: ينصب في جوهره تحقيق الأرباح و زيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة باعتبارها راعية لموالمهم ومسؤولة عن تنميتها بعمل مريح، فضلا عن مسؤوليتها في توفير أجواء عمل

¹ - تامرياسين البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001، ص 22.

² - محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء للنشر، مصر، الإسكندرية، 2007، ص 12.

³ - ايثار عبد الهادي الفيحان، كلثوم ألبز، دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، أبحاث عمل الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2015، ص 08.

مناسبة تجعل العاملين اقدر على انجاز عملهم بشكل صحيح و بكفاءة أفضل وعبر ما تحققه من بيئة عمل آمنة وسليمة.

4- البعد القانوني: يمثل التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات و الأنظمة التي تسنها الحكومة أو المجتمع، والتي تعتبر بمثابة تشجيع والالتزام لهذه المنظمات بأن تشجع سلوك مسؤول ومقبول في أنشطتها ومخرجاتها المقدمة للمجتمع وأن لا ينتج عنها أي ضرر، وهذا الالتزام القانوني لا ينعكس على حدود العلاقة المنظمة بالمجتمع بل يعمل على حماية المؤسسة بعضها من بعضها الآخر من جراء المنافسة غير العادلة التي تحصل في الكثير من الأحيان.

الشكل رقم (I-08): أبعاد المسؤولية الاجتماعية



المصدر: الغالي، طاهر محسن المنصور، العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار الواصل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2008، ص 83.

ثانيا- سمات المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عملية مهمة للمؤسسة أو للبنك التجاري في علاقتهم مع المجتمع لمواجهة الضغوط المفروضة عليهم، ومن شأن المؤسسة أو البنك التجاري تبنيها لتحقيق عدة مزايا و تتمثل فيما يلي:

1

1- التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء:

إن إدماج التنمية المستدامة في أساليب سير المؤسسة يسمح لها بانتهاج عملية التحسين المستمر، والحصول مع مرور الزمن على آثار ايجابية تسمح بتحقيق كل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الانتاجية.

2- تامين جميع موارد المؤسسة:

¹ - ثامر البكري، المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 8، عمان- الأردن، 2012، ص 07.

لا يمكن الاعتماد على التحسين المستمر كفاءة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الداخلية للمؤسسة، بحيث يكون هو الوحيد القادر على تجميعها، وعلى مسيري المؤسسات أن تعمل على تطوير التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة و تشجيع الابتكار، كل هذه الأمور من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا على المؤشرات الاقتصادية فقط.

3- المسؤولية الاجتماعية عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة:

تسعى بعض المؤسسات إلى تطبيق المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل محيط جد متقلب، ويكون ذلك من خلال محاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي، والتوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع و الأداء الاجتماعي.

5- التحكم في التكاليف:

إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، فالإدارة الجيدة للمخاطر تكون من خلال مراجعة المصاريف الناجمة عن المخاطر، وتحليل هذه الخسائر التي تنجم أثناء العملية الإنتاجية.

5- انتهاج المسؤولية الاجتماعية كعنصر من عناصر الاندماج:

فالمؤسسة مطالبة بان تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع، وعليه فيجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تجاه كل أصحاب المصالح. وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي، وبهذا الشكل فهي لا تقيم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية، بل على أساس مجموعة من المعايير واسعة المجال.

6- تقوية الدعم الاجتماعي:

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة، وبذلك فهي مكان للاندماج الاجتماعي.

الفرع الثالث: دوافع ممارسة البنوك للمسؤولية الاجتماعية

يوجد العديد من العوامل الضرورية التي يجب الاهتمام بتدعيمها بما يعمل على مساعدة البنوك على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، وأهم هذه الدوافع ما يلي:¹

1- تكوين الاتجاهات الايجابية لدى المسؤولين في البنك نحو أهمية المشاركة الاجتماعية:

ويتم ذلك من خلال توفير برامج التنمية التي تساعد على استيعاب أبعاد هذا المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية.

2- الاهتمام بالقضايا والمشكلات الاجتماعية في المجتمع بتكامل مع أعمال البنك:

وهناك العديد من المتغيرات التي تعمل على تدعيم هذا العامل لدى المسؤولين بالبنك، حيث يعمل البنك على تشجيع الأفراد على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتوجيه أنشطتهم بما يساعد البنك.

3- تطوير وتنمية التوجهات البنكية بما يخدم أداء البنك لمسؤوليته الاجتماعية:

وهناك جانبين لمصادر تلك التوجهات وهما كما يلي :

¹ - عايد عبد الله العصبي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2015، ص 12-13.

❖ الجانب الأول: ويتمثل في اللوائح و القوانين الحاكمة لنشاط البنك بصفة خاصة، وهي مجموعة القواعد و المبادئ التي يضعها أصحاب البنك وتستند إليها الإدارة عند ممارسة تلك العمليات و الأنشطة.

❖ الجانب الثاني: ويتمثل في البيئة المصرفية للبنك، حيث تقوم البنوك بممارسة أنشطتها وتقديم خدماتها في بيئة مصرفية متعددة الأنظمة، مما يلقي عليها عبئا كبيرا في مثل هذه البيئة التي أنشئت البنوك فيها منذ زمن بعيد وتقدم خدماتها بناء على تجارب و خبرات متعددة.

4- تنمية وتطوير كفاءة المهارات البنكية:

حيث أن قيام إدارة البنك بممارسة مجالات المسؤولية الاجتماعية يتطلب العديد من المهارات الواجب توافرها في القائمين بهذه الأنشطة حتى يتسنى لها الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بشكل مناسب، ومن أمثلة هذه المهارات نذكر: المهارة العلمية ، المهارة الفنية... الخ

الفرع الرابع: مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية

يمكن حصر أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للبنوك التجارية في العناصر التالية:¹

1- المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه العاملين:

لقد أصبح هناك التزام من قبل البنوك بممارسة درجة من المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وذلك من خلال مجموعة من العوامل:

- (1) احترام العنصر البشري: ويتطلب ذلك من البنك:
 - أن يعطي لجميع الموظفين حق التعبير عن شخصيتهم والإبداع في العمل.
 - أن يعمل على تسيير العمل من خلال تبسيط المنتجات والإجراءات ووسائل الاتصال.
- (2) تقييم العاملين و تحفيزهم: ويتطلب ذلك من البنك القيام بما يلي:
 - وضع البرامج التدريبية التي تركز على الاحتياجات الفردية وذلك طبقا لمعايير الشفافية.
 - خلق الظروف المواتية لكل موظف من خلال القيام بدوره على أكمل وجه مما يحقق التطوير المستمر لمهارات العاملين و تطوير قدراتهم على العمل والمشاركة في تحقيق أهداف البنك.
- توفير سبل الحوار المتبادل بين البنك والعاملين به: يجب على البنك أن يعمل على:
 - تطوير وسائل تبادل المعلومات و الخبرات التي من شأنها تحقيق التكامل بين وحدات البنك المختلفة.
 - تشجيع الدور الاستراتيجي للاتصالات الداخلية لمساعدة العاملين للمشاركة الفعالة في تطوير البنك.

2- المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه العملاء:

يجب على البنك أن يعمل على:

- 1- تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات لعملاء البنك.
- 2- تقديم الخدمة لعملاء البنك في الوقت و المكان المناسب لهم .
- 3- إعداد بحوث ودراسات لمعرفة دوافع و سلوكيات عملاء البنك عند التعاملات البنكية.

¹ - عبد الحميد عبد الفتاح الغالي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996، ص 40-41.

3- المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه البيئة:

يجب على البنك أن يحرص على القيام بما يلي:

1- الاستعداد للحوار وتبادل الآراء مع المسؤولين عن البيئة والمهتمين بها.

2- الالتزام التام بالتشريعات الخاصة بالبيئة.

4- المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع:

يجب على البنك أن يقوم بتحديد احتياجات المجتمع و يسعى للمساهمة في الوفاء بها، وذلك من خلال

قيامه بما يلي :

(1) قيام البنك بالمساهمة في الوفاء باحتياجات المجتمع ورعاية أنشطته:

وذلك من خلال ما يلي:

1- ممارسة أنشطته وفقا لإجراءات تتسم بالشفافية ولتجنب أي تعارض شخصي محتمل في المصالح.

2- التحقق من أن المنح التي يقدمها البنك لأي جهة لا ترتبط بتحقيق المصالح التجارية.

(2) دعم المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح:

يجب أن يكون هناك اعتراف من البنك بدور المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح في دفع عجلة التنمية

في المجتمع ولذا فيجب عليه أن يقوم بما يلي:

1- المشاركة في إنشاء المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تحقيق المنفعة العامة.

2- التشجيع على تنفيذ البرامج التي من شأنها تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

(3) قيام البنك بإقامة حوار مع المؤسسات التي تمثل أصحاب المصالح:

إن إقامة الحوار مع المؤسسات المختلفة له أهمية كبيرة لتحقيق النمو الدائم في نشاط البنك، لذا يجب

عليه أن يحرص على إشراك المؤسسات التي تعد من أهم أصحاب المصالح في المصالح التي تخصها.

الفرع الخامس: دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال ما يلي :¹

1- تعزيز تكوين رأس المال:

تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات التجارية، ثم تقوم بتوظيفها لأغراض إنتاجية

في البلد المعني.

• الاستثمار في مشاريع جديدة:

تقوم البنوك بتقديم قروض على المدى القصير والمتوسط لمنظمي الأعمال للاستثمار في مشاريع جديدة،

فتقديم القروض في الوقت المناسب يؤدي لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

2- تعزيز التجارة والصناعة :

مع نمو الأنشطة المصرفية هناك توسع في التجارة والصناعة باستخدام الحوالات البنكية، الشيكات،

الكمبيالات، بطاقات الائتمان...، مما أحدث ثورة في التجارة الوطنية والدولية.

¹ - بوكماش نسيم، المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، 2013-2014، ص 49.

3- التنمية الزراعية:

تساعد البنوك التجارية في تنمية الزراعة والصناعات الصغيرة في المناطق الريفية و هذا يؤدي في زيادة إنتاجية الزراعة و الدخل للمزارعين.

4- التنمية المتوازنة لمختلف المناطق:

للبنوك التجارية دورا هاما في تحقيق التنمية المتوازنة في مناطق مختلفة من البلاد فهي تساعد في نقل رؤوس الأموال الفائضة من المناطق المتقدمة النمو إلى المناطق الأقل نموا، وهذا بدوره يزيد في نسبة الاستثمار و التجارة و الإنتاج في الاقتصاد.

5- التأثير على نشاط الاقتصاد:

البنوك التجارية تؤثر على النشاط الاقتصادي للبلد من خلال نفوذها في :

- توافر الائتمان

- سعر الفائدة

حيث إذا تمكنت من زيادة حجم الأموال المتداولة من خلال توافر الائتمان أو خفض سعر الفائدة في البنوك، سيؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية.

6- تنفيذ السياسة النقدية :

يتحكم البنك المركزي و ينظم الائتمان من خلال التعاون الفعال للنظام البنكي في البلد.

7- ترويج الصادرات:

البنوك التجارية توفر المعلومات حول التجارة الخارجية والأوضاع الاقتصادية داخل وخارج البلد لعملائها لذلك فهي تساهم ايجابيا في مجال التنمية المستدامة .

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك التجارية إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وتعد البنوك التجارية الجسر الذي تؤدي من خلاله البنوك واجباتها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والمساهمة في نشر العدالة، فلا يقتصر نشاطها على تزاوله من أعمال بنكية فقط وإنما يتعداه إلى القيام بدور اجتماعي من خلال قيامها بممارسة درجة من المسؤولية الاجتماعية، وأصبح واضحاً لدى البنوك أن النموذج الاقتصادي أحادي البعد القائم على تعظيم الربح أكثر تكلفة من النموذج الاقتصادي – الاجتماعي الذي يقوم على الدور المتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فلها الدور الفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

**الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية
الريفية – BADR -**

تمهيد :

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود في الواقع و من خلال هذا سندرك الأهمية الكبيرة في إطار تحقيق ذلك وتطبيقيا قمنا دراسة أحد المشاريع التي قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر- بتمويلها و معرفة الإضافة التي قدمها هذا المشروع لعملية التنمية المستدامة و عليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: القروض الممنوحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لقرض التحدي وأثره على التنمية المستدامة

المبحث الأول : تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أكد الميثاق الوطني على الأهمية الاستراتيجية للفلاحة الجزائرية ونظرا لطاقت الكافية الموجودة في البلاد فيما يخص الموارد الفلاحية ومؤهلاتها من مناخ وتربة وغير ذلك مما يساهم في تنميتها ونظرا لضرورة تبنى والحاجيات الوطنية للمنتجات الغذائية , فان الفلاحة تكتب أهمية كبرى وتطورها احد الأولويات التي تركز أكثر دلالة من أي تعبير هذا وإضافة إلى الخدمات البنكية الأخرى المعتادة .

المطلب الأول : تعريف ومبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الفرع الأول : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم في حاجة إلى تمويل , وينصب نشاطها على تنمية القطاع وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الاقتصادية .

الفرع الثاني: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو بنك عمومي انشأ بموجب المرسوم الرئاسي 10626/ المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1406 الموافق ل مارس 1982 والذي عدل بمرسوم المؤرخ 84-85 في افريل 1985 وهو عبارة عن شركة مساهمة (شخصية معنوية) ذات رأس مال قدره 54.000.000.000 دج , الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير , بدأ بنك BADR ب 140 وكالة متنازل له عنها طرف BNA ليضم في الوقت الراهن 300 وكالة و 39 مديرية جهوية و 7 مديرية عامة وهذه الكثافة في زيادة مستمرة وفق إستراتيجية من شأنها جعل البنك الشامل على المستوى الوطني ونظرا لأهمية البنكية وأهمية شكلها وهدفها صنف بنك BADR من طرف قاموس مجلة البنوك .¹

صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك BANKERSAL MANACH الطبعة 2001-المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمترتبة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف و قد مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:²

-المرحلة الاولى من 1982 إلى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية , و بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة و كفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي , قطاع الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية , هذا الاختصاص كان منصوبا في إطار الاقتصاد المخطط حيث كل بنك عمومي

- المرحلة الثانية من 1991 إلى 1999: بموجب صدور قانون /10 90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ووسع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي التي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني, هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991 , و تطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

¹ - مرسوم رئاسي 82/106 المؤرخ في مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 11 مارس 1982.

² . 45 : 15، 27/04/2022 . www.badr-bank .com

- في سنة 1992: تم وضع برمجيات " PROJICIEL SYBU " مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسير القروض ، عمليات الصندوق للودائع ، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن ، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية ، إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.
- في سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب و التسديد بدر.
- في سنة 1996: إدخال عملية الفحص اللاسلكي و فحص إنجاز العمليات البنكية عن بعد.
- في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
- أما المرحلة الثالثة فتميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة و جعل نشاطها و مستوى مردوديتها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد ، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة ، و في نفس الوقت رفع معوناتة للقطاع الفلاحي بهدف مساهمة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة ، و من أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، مع وضع برنامج خماسي يركز خاصة على عصنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي ، و نتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية:
- القيام بفحص دقيق لنقط القوة و نقاط الضعف للبنك و إنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية و كان في سنة 2000 م.
- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة برنامج (sybu) كزبون مقدم الخدمة (Client serveur) وهذا في سنة 2002 م
- أما من جانب التطهير المالي:
- إعادة النظر في تقليل الوقت و تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح ما بين 10 و 90 يوما" سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- تحقيق مشروع البنك الجالس.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.
- من خلال ما سبق ذكره فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و يقوم باستعمال:
- نظام SWIFT منذ سنة 1991
- الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة على التراب الوطني.
- بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- و يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة و قام بإدخال كامل للإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة Projiciel و هي ملك للبنك و مصمم من طرف مهندس المؤسسة.

إضافة إلى قيامه بالعمليات البنكية عن قرب و عن بعد ، و يقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة ، كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

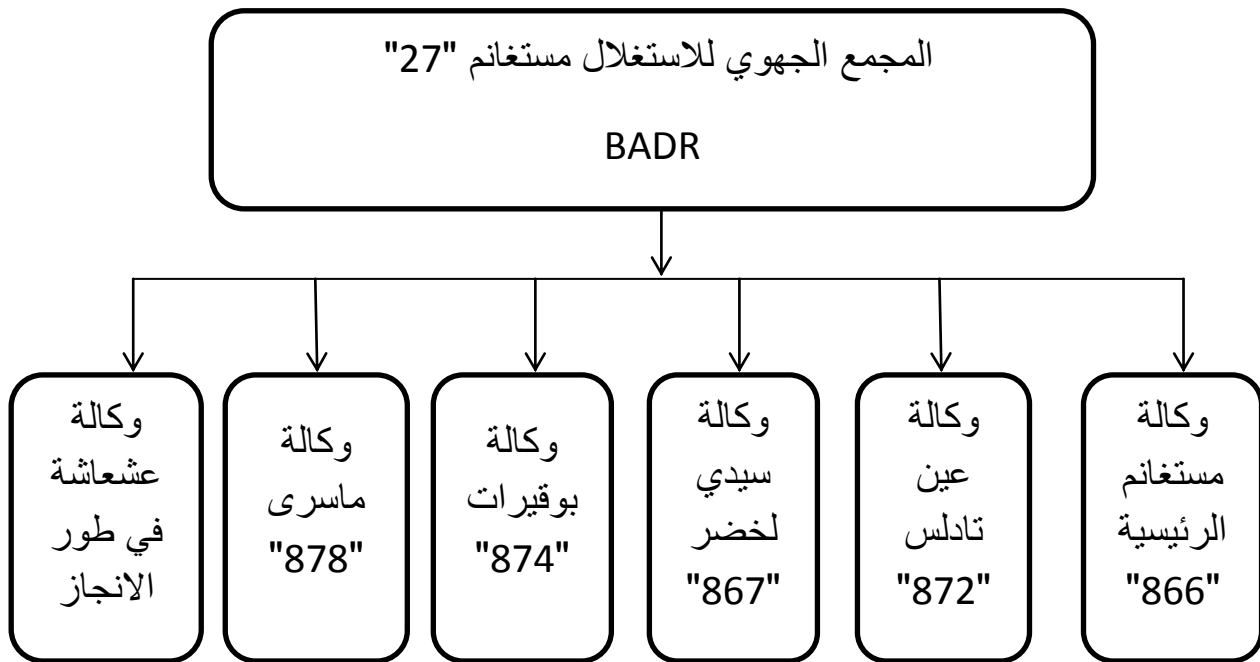
الفرع الثالث: تقديم البنك الجهوي للفلاحة و التنمية الريفية بمستغانم

تأسست هذه الوكالة في 12 مارس 1982 بهدف تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف بغرض تطوير الريف و الناتج الغذائي الزراعي الحيواني و كذلك الصناعات و الحرف التقليدية في الأرياف، اذ تضم الجهوية لولاية مستغانم 5 وكالت وهي:

- الوكالة المحلية للاستغلال مستغانم "866"
- الوكالة المحلية للاستغلال عين تادلّس "872"
- الوكالة المحلية للاستغلال سيدي لخضر "867"
- الوكالة المحلية للاستغلال بوقيرات "874"
- الوكالة المحلية للاستغلال ماسرى "878"

و هناك الوكالة المحلية للاستغلال عشعاشة هي قيد الانجاز.

الشكل رقم (II-09): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لمستغانم "027"



المصدر: من وثائق وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة سيدي لخضر-

الفرع الرابع: تقديم وكالة BADR بسيدي لخضر- مستغانم

نظرا لاحتياجات الزبائن في هذه المنطقة، أقامت الدولة في أواخر 1979 بنك في سيدي لخضر تحت اسم البنك الوطني الجزائري (BNA) وكان عدد الموظفين آنذاك 6 ومدير الوكالة و في مارس 1982 تحولت BNA إلى BADR وفقا للمرسوم رقم 82-106 المتضمن إنشاء بنك فلاحي وهذا التحول راجع إلى الطبيعة الفلاحية للمنطقة و اعتماد سكانها للنشاط الفلاحي و كذلك لتنمية المناطق الريفية.

وتقع وكالة BADR في شارع القدس بوسط المدينة تتوسط جميع المرافق العمومية وهذا يقرها أكثر من المواطن وتلبية حاجياته وتغطي هذه الوكالة احتياجات دائرة سيدي لخضر إلى جانب دائرة سيدي علي ودائرة عشعاشة. تتكون الوكالة في هيكلها المعماري من هيكل استقبال واسع ويتكون من ثلاثة مكاتب وصندوق يعمل على تلبية احتياجات الزبون المباشرة واليومية ويقابله ساحة الاستقبال مزودة بكافة وسائل الدعاية والإشهار. و وراء هذا الهيكل نجد ثلاثة مكاتب أخرى تهتم بالشؤون التي لا تتطلب الاتصال المباشر مع الزبون، بالإضافة إلى مصلحة القروض ومكتب المدير ومكتب الأرشفة الذي تشرف عليه الأمانة العامة. أما الهيكل البشري فتضم الوكالة 16 موظف: رئيس لمصلحة الزبائن، مدير الوكالة، موظف الأمانة و 13 موظفين.¹

الفرع الخامس: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ- مبدأ الاستغلال:

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

ب- مبدأ القرض والمخاطرة:

بما أن البنك هو المؤمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

ت- مبدأ السيولة :

يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

ث- مبدأ الخزينة :

ويتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

ج- مبدأ الأمن :

وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و ادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي

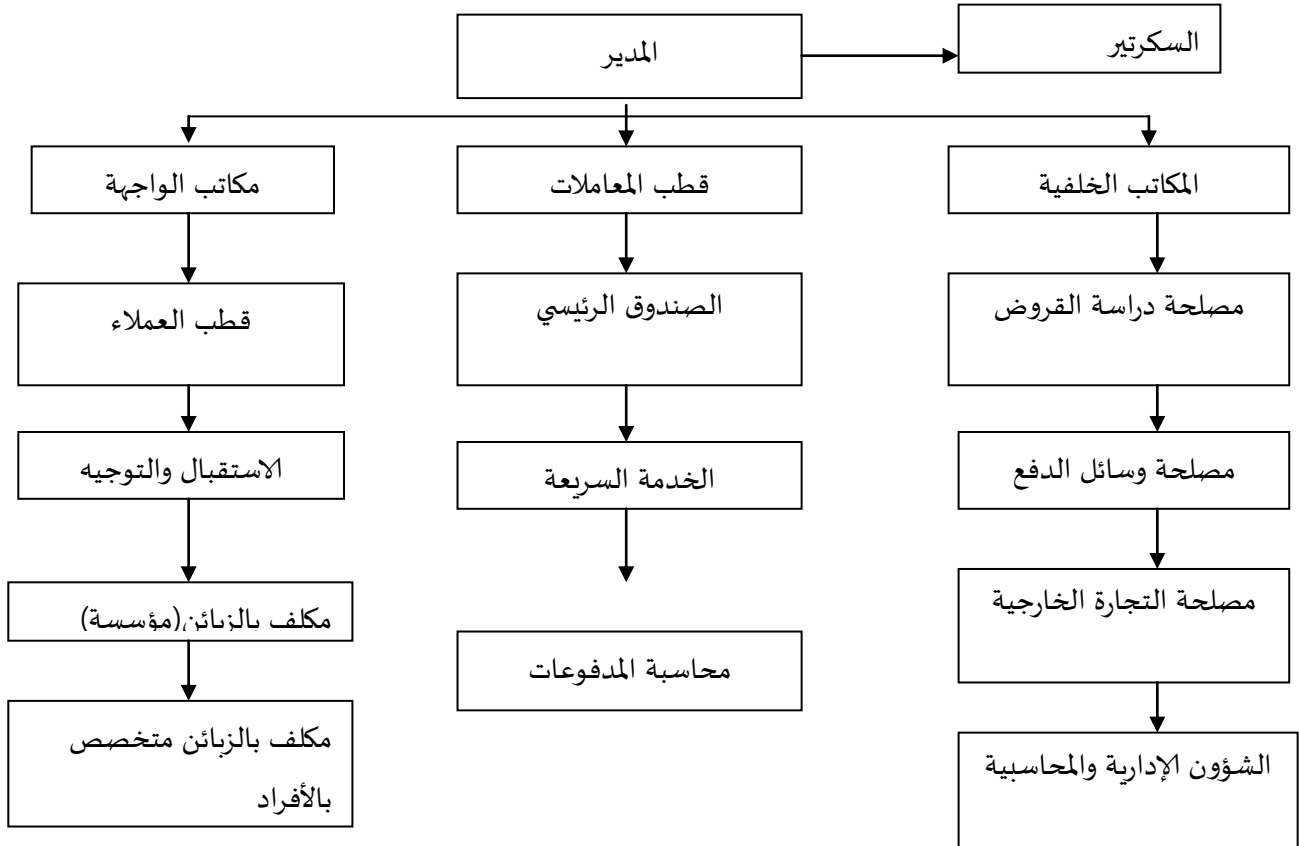
¹ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة

يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية - سيدي لخضر-

إن الهيكل التنظيمي للبنك غير مستقر كليا فهو يعتبر بطريقة تناسب مع ديناميكية السوق ومتطلباته فبنك BADR يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتخفيف أهداف خاصة في مجال صيانة الآلات والبرامج وتحسين أدائها , كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(II - 10): الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي لخضر "867"



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

1) الإدارة: تعمل على مراقبة جميع الأمور وأنشطة البنك وتسييره، وتضم:

- **المدير :** يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى بلدية سيدي لخضر، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة وكذلك يقدم تقريرا عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالوكالة .
- **نائب المدير :** هو السلطة الثانية بعد المدير العام بسبب تغيبه، أو الحصول مانع على دراسة التدابير ، والعمليات الأتمة لتسيير هياكل بدور وسائله وأعماله سيرا عاديا.
- **الأمانة العامة :** مسيرة من تخصص في الأمانة، تسجيل البريد والصادر، وتسجيل ملاحظات عن البريد، وتحويله لدى المديرية العامة مع إشهار بالاستلام، حيث أن المدير العام، يكون علم بكل بريد صادر أو وارد في البنك .

(2) السكرتير: من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها كما تستقبل العملاء الذين قدموا الطلبات للحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .

(3) مكاتب الواجبة : وهي جهة استقبال الزبائن ويتضمن ما يلي:

- قطب العملاء: مهمته استقبال الزبائن ومراقبة جميع المكلفين بالزبائن وسير أمور البنك.
- مكتب الاستقبال والتوجيه: مهمته استقبال الزبائن ومساعدتهم في فتح الحسابات أو طلب الخدمات و منتجات البنك.

- المكلفين بالزبائن: مهمتهم استقبال الزبائن مع إجراء جميع العمليات المباشرة وغير مباشرة.

(4) قطب المعاملات : ويتضمن المصالح التالية:

رئيس المصلحة: يسهر على سير المصالح ومراقبة عمليات المستخدمين في المصالح التالية:
- الصندوق الرئيسي : تعد مصلحة الصندوق الفرع الأساسي لذا تتم به كل عمليات الدفع ,وهي تهتم باستقبال إيداعات الزبائن سواء بالدفع أو السحب أو التسليم وعلى هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة .
- مصلحة الخدمات السريعة: يقوم بها المكلفون بالعملاء وهي عبارة عن مصلحة تقوم بفتح الحسابات للزبائن ومعرفة رصيدهم، وإجراء عمليات السحب على الحسابات...الخ.
- محاسبة المدفوعات : ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها بمتابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

(5) مكاتب الخلفية : وتضم :

- مصلحة دراسة القروض : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة بشؤون القرض ومن قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبنك في طلباتهم وإعداد المذكرات الأزمة , كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى خلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض .

- مصلحة وسائل الدفع : تقوم بالتنسيق مع المديرية الجهوية لإصدار مختلف وسائل الدفع للعملاء.

- مصلحة التجارة الخارجية :تعتبر هذه بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير).

وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي اتصال دائم مع المراسلين بالخارج .

- الشؤون الإدارية والمحاسبة : وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها وتقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحصيلها والمراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة , كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة متابعة عقود الصيانة والتأمين وتوزيع التكاليف والمراقبة لعملية التسيير ومدى مطابقة القوانين الداخلية للوكالة كما يقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة كما يقوم بالتنسيق وتساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن

مدى انتظام ودفعه الوكالة ، ومدى وجود المشاكل الإدارية وكل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة .

المطلب الثالث : مهام وأهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين، والأفراد (العملاء) على حد سواء، بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

الفرع الأول : مهام بنك BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية يقوم باستلام الودائع ومنح القروض ، لذا تتمثل مهام البنك فيما يلي:¹

- إعادة الودائع التي يتلقاها من الزبائن على شكل قروض .
- تشجيع الاستثمار وانجاز المشاريع بحسب ما يسمح به البنك .
- تنفيذ سياسة الدولة في مجال الائتمان القصير ومتوسط الأجل.
- حفظ الودائع للزبائن وصيانتها .
- توفير وسائل الدفع كالشيكات والكمبيالات .
- منح القروض ومتابعة توظيفها في المشاريع المتخصصة بها .
- قيام بجميع العمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن .
- مشاركة المؤسسات المالية في التمويل بقروض طويلة الأجل .
- فتح حسابات لكل الأشخاص الذين يرغبون في ذلك .
- تمويل احتياجات الاستغلال والاستثمار لأعوان الاقتصادية في قطاع الصناعة والتجارة .
- معالجة البيانات التي يقوم بها اي بنك تجاري (قرض، صرف و خزينة).
- تطوير الموارد و التعاملات المصرفية، و العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات.

الفرع الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يسعى البنك الفلاحة والتنمية الريفية بالدرجة الأولى إلى تحقيق أعظم ربح بحيث يغطي هذه الأرباح كل التكاليف بمختلف أنواعها، ومن هنا تتمثل أهداف فيما يلي :

- إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتصميم استعمال التكنولوجيا والإعلام الآلي وتجديد الثروة.
- إشراك الزراعة وتنميتها في مجال الإنتاج الوطني .
- ترقية النشاطات الحرفية و الفلاحية الصناعية وضمن هذا التمويل حسب القوانين المعمول بها .

¹ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة .

- الحصول على اكبر حصة في السوق .
- تحسين نوعية و جودة الخدمات.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات .
- رفع الموارد على التسيير الدقيق للخرينة .
- تكوين وتحفيز هيئة الموظفين .
- تحسين الإنتاج على مستوى عمليات المعالجة اليومية .
- عصرنه وتجيد ثروته .
- مساهمة البنك في سياسة التنمية و تجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاط الأكثر مردودية.
- ولحد الآن حقق البنك بعض النقاط المهمة المتمثلة في :
 - يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية .
 - ترتيب القروض الوثائقية في أربع وعشرين ساعة .
- الفرع الثالث: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية
 - حسابات إيداع لأجل: هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، و موجه لأشخاص طبيعيين و معنويين.
 - حساب الأموال بالعملة الصعبة: يوضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك.
 - سندات الصندوق: هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين و المبلغ الأدنى مقدر بـ 1000 دج بفائدة متغيرة.
 - بطاقة بدر: هذه البطاقة تسمح نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية، ومن فوائد هذه البطاقات: تسهيل عملية السحب و التي تسمح لصاحبها السحب 24/24 سا و حتى في الأعياد و أيام العطل إضافة إلى تجنب الانتظار عند الشباك.
 - معالجة العمليات البنكية عن بعد و في أوقاتها الحقيقية.
 - تسهيل تغيير الحسابات عن بعد.
 - دفتر التوفير لبنك بدر: في إطار تشجيع التوفير و الادخار يقوم البنك بفتح دفاتر الأشخاص تفهيا مختلف عمليات الإيداع و السحب.
 - تمويل الاستثمارات
 - تمويل قطاع الصيد البحري: يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل (07 سنوات بفائدة سنوية تقدر بـ 6.5%).
 - تمويل قطاع الصحة مثل فتح عيادة طبية و صيدليات و ذلك بشكل قروض لمدة 05 سنوات بمعدل فائدة سنوية تقدر بـ 03.5% وذلك في المناطق الريفية.

- تمويل المشاريع الاستثمارية و المتمثلة في التجارة و سيارات الإسعاف و الصناعات الصغيرة، وهذا تمويل يكون في شكل قروض لمدة 03 سنوات.
- تمويل مشاريع التنمية الريفية مثل تمويل قطاع النقل، و تدعيم مشروع الحيوانات والمشاريع الزراعية.

المبحث الثاني : القروض الممنوحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر
سنتطرق في هذا المبحث إلى أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التدابير اللازمة لمنح القروض و في الأخير آجال دراسة القروض و الموافقة عليها.
المطلب الأول : أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر
يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك بمنح قروض محددة، و تتميز بكونها موجهة للقطاع الفلاحي والزراعي و تختلف حسب نوعها¹:

الفرع الأول: القروض الثنائية

تنقسم إلى نوعين:

- 1-قروض قصيرة الأجل: وهي قروض لا تتجاوز فترة استحقاقها 12 شهرا و تشمل كل من:
 - تسهيلات الصندوق
 - الخصم التجاري
 - الكفالة
- الدفع المسبق والمضمون بهدف استغلال: وهو قرض يتجدد كل عام بهدف استغلال من طرف المؤسسات مقابل الضمان.

أما مجموعة القروض التي يمنحها البنك هي:

 - القروض الموسمية: تكون صيغة تمويلها كالتالي :
إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10.000.000 دج يمول بالشكل التالي:
 - 10% من المبلغ اللازم يدفعها العميل.
 - 90% تقدم له كقرض.
 - إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 10.000.000 دج و 100.000.000 دج يمول بالشكل التالي:
 - 20% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
 - 80% تقدم له كقرض.
- قرض الرفيق: تصل مدة استحقاق هذا القرض إلى 12 شهرا، و يكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف الدولة، أي ان الدولة هي من تتكفل بتسديد فوائد هذا القرض، وفي حالة عدم قدرة المقترض على سداد تمتد آجال القرض إلى غاية 18 شهرا ويتحمل المقترض تسديد كافة الفوائد بدل الدولة.(ملحق 01)

ويمكن تصنيف القرضين السابقين ضمن قروض الاستغلال.

¹ - معلومات مقدمة من طرف مشرف المصلحة ، مقابلة شخصية يوم 2022/03/10.

2- قروض متوسطة و طويلة الأجل:

وهي قروض التي تبلغ مدة استحقاقها ما بين 5 سنوات إلى 7 سنوات وهي:

- قرض التحدي: هو قرض مدعم من طرف الدولة، وتكون صيغة دعمه كالاتي:
 - 5 سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.
 - من 6 إلى 7 سنوات: يقوم العميل بتسديد 1% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
 - من 8 إلى 9 سنوات: يقوم العميل بتسديد 3% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
 - من 10 سنوات إلى نهاية مدة القرض: يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض و المقدرة بـ 5.25% .

- القرض الاجباري: هو من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث يساهم المقرض فيه بنسبة 10% من قيمة المشروع، و البنك بنسبة 60% أما الدولة فتساهم بـ 30% بمعدل فائدة يقدر بـ 5.25% بضمان يقدمه المقرض للبنك و هو العتاد المؤجر.

- القرض العقاري: هو كل عمل يرد على الأملاك العقارية لقاء عوض يضع بموجبه شخص (مؤسسة القرض) أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر (المستفيد) على أن يلتزم هذا الأخير بالضمان أو الكفالة تستخدم القروض العقارية في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل، أو في تمويل إنشاء مباني جديدة، وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى 30 سنة، يسدد من خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو إقامته، و نظرا لضخامة حجم هذه القروض وطول الفترة التي يستحق بعدها القرض فإنه عادة ما تكون من نصيب البنوك الكبيرة.

هي قروض موجهة لتمويل عملية بناء، شراء مسكن أو عقار، أو لصيانة أو تحسين مسكن، ومدة القرض تصل في المتوسط إلى 25 سنة يعوض على أساس دفعات ثابتة متساوية شهريا، فالزبون يقدم ضمانات و يرهن المشروع وهو قرض موجه لتمويل طالب القرض على الحصول على سكن أو إقامة مشروع عقاري على ارض قابلة للاستغلال.

الفرع الثاني: القروض الثلاثية

- قروض متوسطة و طويلة الأجل:

وهي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات و قد تصل إلى 20 سنة، ويتمثل هذا النوع من القروض الاستثمارية و التي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة:

- قروض الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ENSEJ)

- قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

- القرض المصغر (ENGEM)

الفرق بين هذه القروض يتمثل في كون المستفيدين من قرض ENSEJ فيكون سن المستفيد بين (19 و 35 سنة) أما الحاصلين على قروض CNAC فيكون عمره بين (35 و 55 سنة)، وتكون طرق الاستفادة من هذه القروض على النحو التالي:

1-القرض المصغر(ANGEM): يكون المبلغ المقدم هو 1.000.000دج ويمتد إلى 9سنوات بحيث يكون في السنة الأولى معفى من ضريبة المستفيد، و السنة الثانية والثالثة والرابعة مؤجلة الأقساط و الاهتلاك مع الفوائد وفي السنة الخامسة تبدأ أقساط اهتلاك القرض في التسديد.

2-قرض ANSEI وCNAC: قد تبلغ قيمة هذا القرض 10.000.000دج كأقصى حد وتكون صيغة تمويلها كالآتي:

أ/ مبلغ المشروع لا يتعدى 5.000.000دج :

1% مساهمة شخصية .

29% مساهمة ANSEI/CNAC

70% مساهمة البنك.

ب/ مبلغ المشروع بين 5.000.000دج و 10.000.000دج:

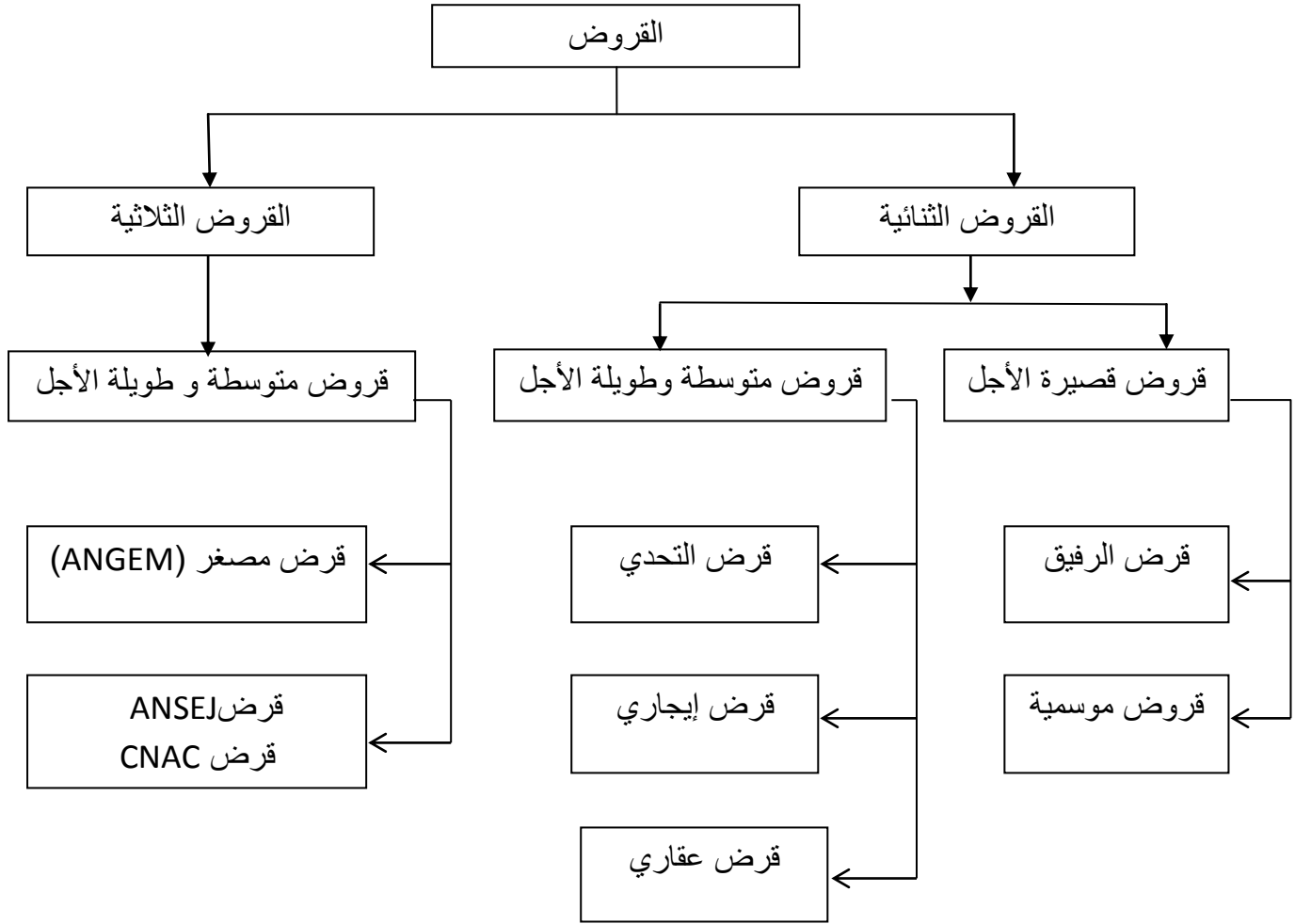
2% مساهمة شخصية

28% مساهمة ANSEI/CNAC

70% مساهمة البنك.

بالإضافة إلى هذه القروض يمنح البنك قروضا لدعم البناء الريفي من طرف الهيئة الوطنية لسكن (FONAL) و الصندوق الوطني لسكن(CNL). ونلخص هذه القروض في الشكل التالي :

الشكل رقم (II - 11): أنواع القروض الممنوحة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: التدابير اللازمة لمنح قروض بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل الحصول على قروض بنك الفلاحة و التنمية الريفية لابد من اتباع و تطبيق الشروط التالية:¹

الفرع الأول: ملف القروض

- طلب الحصول على القرض.
- عقد يثبت حق ملكية الإيجار.
- محضر تعيين الوكيل.
- بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- فواتير تقديرية لتكلفة السلع من المورد.
- دراسة تقنية محاسبية يقوم بها مكتب دراسات المحاسبية معتمد من طرف الدولة.
- الحصيلة التقديرية للمشروع.
- شهادة مسحوبة من طرف CNAS و CASNOS .

¹ - معلومات مقدمة من طرف مشرف المصلحة، مقابلة شخصية يوم 2022/03/14.

- قائمة تخص مواصفات المقترض.
- قرار منح القرض من طرف البنك يحمل التوقيع.
- شهادة تثبت عدم حصول المقرض على قرض آخر من بعض المؤسسات المالية أو تعاضديات الفلاحة . CNMA

الفرع الثاني: مراحل منح القرض

- يتوجه المورد إلى الوكالة (ANSEJ/CNAC/ANGEM) ويطرح المشروع.
- يعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، ويقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- تعيين لجنة لمعرفة مدى قدرة المقترض على القيام بهذا المشروع وأخذ الموافقة من اللجنة.
- يرسل بعدها هذا الملف إلى البنك.
- تقوم لجنة القروض بفحص الملف و التأكد من احتواءه على جميع الوثائق الضرورية، وتأكد من الجدوى المالية للمشروع و لموافقة عليه.
- ترسل وثيقة القبول إلى الوكالة المنتهي إليها المقترض لإكمال باقي الإجراءات المتبقية لمنح القرض.
- وفي الأخير ترسل الموافقة للمقترض بقبول طلبه لمباشرة وإتمام ما تبقى من الوثائق.
- فتح حساب بنكي للمقترض.
- يضع المقترض المبلغ المساهم به.
- ترسل جميع الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- تضع الوكالة مبلغ القرض في حساب المقترض، و تمنحه شيك بدفعة أولية تقدر ب30% من مساهمة البنك باسم المورد.
- يقدم المورد فاتورة بمبلغ العتاد للمقترض و يرسل واحدة أخرى للبنك من أجل الحصول على المبلغ المتبقي بقيمة 70% .

- يقوم المقترض برهن ما تم شراؤه طول مدة القرض و يرسلها للبنك.

المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القرض

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض، مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم و السيطرة على الإخاطر، لهذا الغرض تتعين دراسة ملفات القروض بعناية خاصة و معالجتها بالسرعة الملائمة، وعادة ما يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام.

❖ آجال دراسة ملفات قروض الاستغلال:

- آجال الرد على طلب قرض على مستوى المديرية الجهوية : يكون 20 يوما.
- آجال الرد على طلب قرض على مستوى الوكالة : يكون 40 يوما.
- آجال الرد على طلب قرض على مستوى المديرية العامة : يكون 60 يوما.

❖ آجال دراسة ملفات قروض الاستثمار:

- آجال الرد على طلب قرض على مستوى المديرية الجهوية : يكون 30 يوما.
- آجال الرد على طلب قرض على مستوى الوكالة : يكون 60 يوما.

- آجال الرد على طلب قرض على مستوى المديرية العامة : يكون 90 يوما.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لقرض التحدي

بعدما تعرفنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وأنواع القروض التي يقدمها، خاصة بوكالة سيدي لخضر والإجراءات التي تقوم بها من أجل دراسة ملف القرض، سنتطرق في هذا المبحث إلى قرض التحدي المقدم من طرف وكالة سيدي لخضر وكيفية متابعته .
قبل الغوص في الدراسة التطبيقية لأحد المشاريع ة تأثيرها على التنمية المستدامة بدراسة تطور القروض خلال الفترة 2015 إلى 2018 .

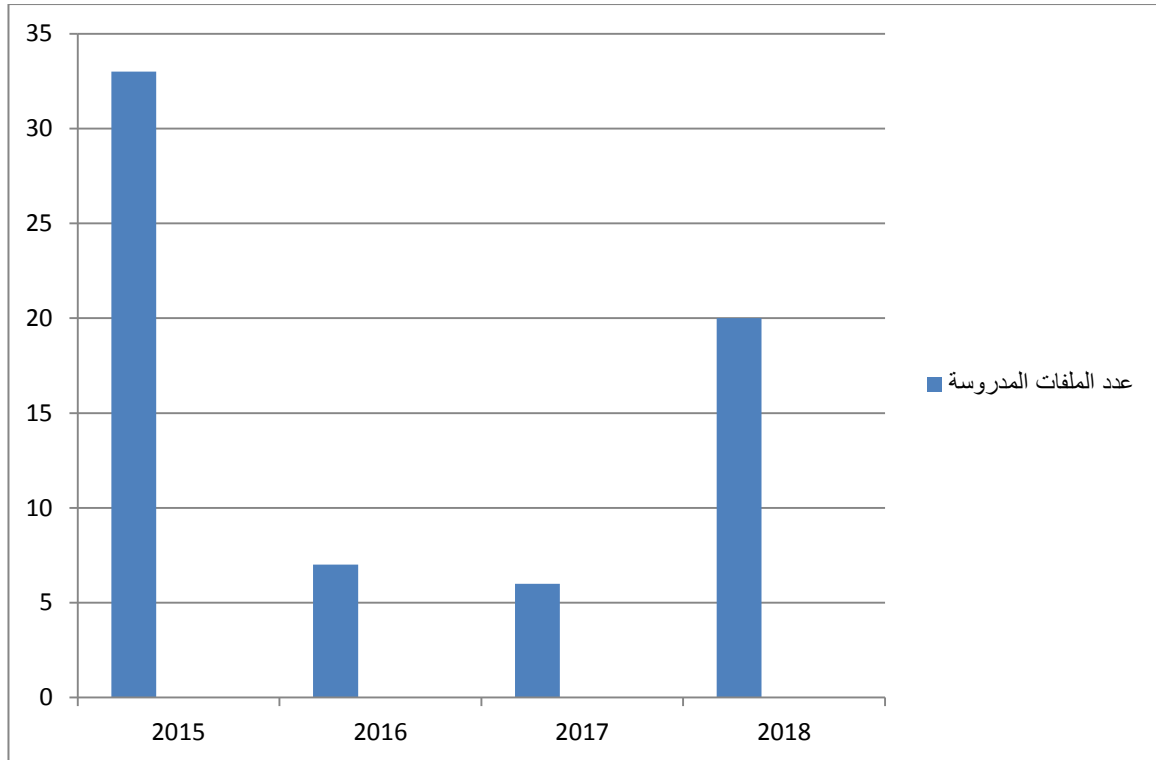
المطلب الأول: دراسة مجموعة من القروض المدروسة خلال الفترة من 2015 إلى 2018

سنخص بالذكر الملفات المدروسة الممنوحة من قروض الاستثمار من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سيدي لخضر- خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم (II - 04): عدد الملفات المدروسة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2015 إلى 2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات المدروسة	33	7	6	20

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم (II - 12): الملفات المدروسة خلال 2015-2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الشكل تبين لنا أن عدد الملفات المدروسة في السنتين 2016-2017 سجلت انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2015 ، وفيم يخص الملفات المدروسة سنة 2018 ارتفعت إلى 20 ملف .

هنا نلاحظ أن عدد الملفات المدروسة في تناقص مستمر من سنة لأخرى وهذا يرجع إلى عدم تمويل المشاريع من طرف البنك .

المطلب الثاني: تقديم ودراسة الملف

الفرع الأول: تقديم المقرض والمشروع

تقدم السيد " د" لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية مرفق بالوثائق المبينة في (الملحق 02).

1- تقديم المقرض

الاسم واللقب: د.ح
نشاطه: زراعة الحبوب
مقر سكنه: سيدي لخضر – مستغانم
مدة القرض: 5 سنوات
الغرض من القرض: الحصول على معدات و تجهيزات زراعية و جرار و لواحقه

2- تقديم المشروع

يتمثل هذا المشروع في الحصول على قرض التحدي بقيمة 2500000.00 دج من بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة سيدي لخضر، وهذا من أجل الحصول على المعدات التالية:

- جرار نوع DI75 RX 2WD
- مقطورة 5 طن
- خزان المجلفن 3000 L
- جيرو أندينور
- آلة حصاد
- آلة العشب الصنوبرية

الفرع الثاني: دراسة الملف

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولاً بحضور الزبون إلى البنك و تقديم ملفه المذكور أعلاه أمام المكلف بالزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، ثم يتم إصدار وصل استلام الملف (الملحق 03) ويتم تحديد موعد المعاينة الميدانية التي تكون من طرف لجنة من البنك ومكون على الأقل من المدير وموظفين من مصالح القروض و الزبون لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، و بعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة و التوقيع عليه.(الملحق 04)

ثم يحول الملف إلى المكاتب الخلفية عبر المشرفين(مشرف المكاتب الواجهة + مشرف عن المكاتب الخلفية) و هذا الأخير يقوم بتحويل الملف إلى المكلفين بالدراسات أين يتم دراسة الملف مرة أخرى ثم يعقد اجتماع لجنة القروض لإعداد المحضر و التوقيع عليه ثم يبعث إلى المديرية الجهوية لإعادة دراسة واتخاذ القرار و يعاد إلى الوكالة مع قبول القرض.

وبعد كل هذه المراحل تم منحه القرض وسلمه البنك شيك أولي أخذه الزبون "د" وسلمه إلى الممول لاقتناء العتاد وبعد ذلك يقوم البنك بزيارة ميدانية أخرى من أجل التأكد من أن العتاد موجود ويحرر محضر آخر وبعد هذا يقوم البنك بتسليم الزبون الشيك النهائي بقيمة القرض.¹

المطلب الثالث: تقدم المشروع ودراسته المالية

الفرع الأول: تقدم المشروع

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك توفرت المعلومات التالية :

السيد "د" البالغ من العمر 35 سنة و الذي تحصل على قرض من بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل إنشاء مستثمرة فلاحية في إطار قرض التحدي.

تكلفة المشروع قدرت ب: 3.529.540.00 دج .

- نوعية القرض:

- قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار قرض التحدي لدعم المستثمرات الفلاحية.
- المشروع: اقتناء معدات فلاحية (جرار، مقطورة، خزان سعته 3000 L، آلة العشب الصنوبرية).
- مدة القرض: متوسط الأجل 5 سنوات.
- فترة السداد: 5 سنوات.
- نسبة الفوائد (نسبة لامتيازات) متوسط الأجل:
- نسبة الفوائد لهذا القرض 0%
- الضمانات المقدمة: (الملحق 05)
- يوافق البنك على منح القروض لكن بشرط تقديم ضمانات و هي عديدة و الضمانات المقدمة في هذا المشروع:
- ضمانات رهنية: يقوم الزبون برهن قطعة أرض بعد تقييمها عند الخبير.
- الموافقة القبلية لتسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحية وهو صندوق يقوم بإرجاع للبنك نسبة 70% من القروض المقدمة في حالة تسديد الدين.

الفرع الثاني: الدراسة المالية للمشروع

بعد الدراسة التي قمنا بها لهذا الملف تأتي الدراسة المالية.

¹ - معلومات مقدمة من طرف مشرف المصلحة، مقابلة شخصية يوم 2022/03/17.

أ- الاستثمارات

الجدول رقم (II - 05): التقدير المالي للمستثمر الفلاحي

الرقم	التعيين	الكمية	سعر الوحدة	تكلفة الاستثمارية
1	جرار نوع DI75 RX2WD	1	1.850.000.00	1.850.000.00
2	مقطورة 5 طن	1	330.000.00	330.000.00
3	خزان المجلفن L 3000	1	200.000.00	200.000.00
4	جيرو أندينور	1	270.000.00	270.000.00
5	آلة العشب الصنوبرية	1	130.000.00	130.000.00
6	آلة حصاد	1	186.000.00	186.000.00
	مبلغ خارج الضريبة			2966.000.00
	معدل الضريبة 19%			563.540.00
	المبلغ الإجمالي			3.529.540.00

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق مقدمة من طرف البنك

قدرت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع بـ 3.529.540.00 دج وهو استثمار متوسط الأجل.

ب- التركيب المالي:

الجدول رقم (II - 06): الدعم المقدم من طرف الوكالة في إطار قرض التحدي

قرض التحدي	المساهمة الشخصية	التكلفة الاستثمارية	
2.500.000.00	1.029.540.00	3.529.540.00	اقتناء جرار ولواحقه
2.500.000.00	1.029.540.00	3.529.540.00	المجموع
70%	30%		المعدل

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

المساهمة الشخصية هي المبلغ الذي يساهم به طالب القرض، وتمثل 30% من التكلفة الاستثمارية

و 70% من التكلفة الاستثمارية يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في شكل قرض التحدي.

القرض المقدم في إطار التحدي يخص المشاريع متوسطة الأجل بـ 2.500.000.00 دج .

الجدول رقم (II - 07): طريقة تمويل المشروع

3.529.540.00	مبلغ الاستثمار
/	قرض التحدي (طويل الأجل)
2.500.000.00	قرض التحدي (متوسط الأجل)
1.029.540.00	المساهمة الشخصية
ل 5 سنوات	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

من خلال كل هذه المعلومات نقول أنه تم تمويل هذا المشروع من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن طريق قرض التحدي متوسط الأجل و بلغت قيمته بـ 2.500.000.00 دج مخصص لاقتناء وسائل متخصصة بالأرض لمدة 5 سنوات.

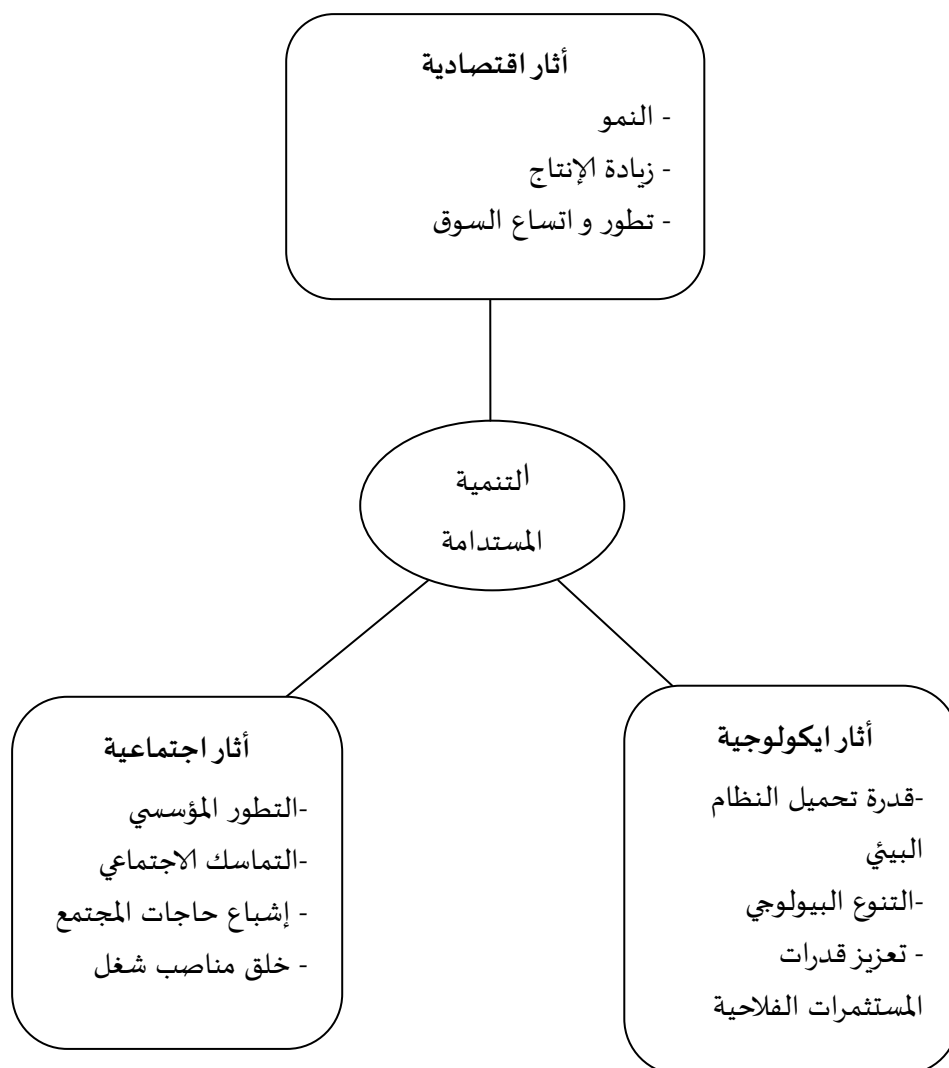
أما بالنسبة للمساهمة الشخصية لطالب القرض فبلغت قيمتها بـ 1.029.540.00 دج .

الفرع الثالث : أثر المشروع على التنمية المستدامة

نتائج المشروع: من خلال هذا المشروع تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- خلق مناصب الشغل أي التقليل من البطالة.
- تطوير الإنتاج المحلي (التنوع في مشاريع الممولة).
- تساهم في تفادي ظهور أزمات.
- تطوير واتساع السوق داخل و خارج الولاية.
- يساهم في زيادة الإنتاج .
- تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية.
- إشباع حاجات المجتمع .
- زيادة متوسط إنتاجية الفرد.

الشكل رقم (II - 13): آثار قرض التحدي الممول في تحقيق التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة و من جهة أخرى مشاريع التي يقوم بتمويلها عن طرق القروض الاستثمارية و التي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات التنموية .

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية، ومنح القروض يتطلب توفير سياسة اقراضية و إتباع معايير وإجراءات فعالة و ناجحة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

في إطار الحركة الدائمة و المتغيرات الحاصلة تبلور مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة لتطور مفهوم و محتوى التنمية الاقتصادية و هي عملية ديناميكية شاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في آن واحد، حيث عرفت على أنها التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فهي تحاول الوصول إلى الحل الأمثل للموافقة ما بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

إن اهتمام البنوك التجارية و التزامها بواجباتها اتجاه المجتمع و البيئة و مختلف أصحاب المصالح في إطار ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، جعلها تساهم في حل العديد من المشاكل المتعلقة بالمجتمع، مما يؤدي بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية المستدامة نحو الأحسن، من خلال اعتماد البنوك التجارية على تطبيق آليات تمويلية مبتكرة و التركيز على المنتجات المالية المساندة للبيئة و ذات البعد الاجتماعي باعتبارها مسؤولية اتجاه البيئة الناشطة فيها و اتجاه أفراد المجتمع ككل، فتنطبقها لمبادئ المسؤولية الاجتماعية يعد خيارا ناجحا لدفعها نحو التقدم و المضي نحو الأفضل، لما لها من ايجابيات و منافع تعود على المؤسسات و المجتمع ككل، ومن بين هذه الاليات التي تعتمد عليها البنوك التجارية تقديم القروض الاستثمارية لتمويل مشاريع استثمارية ، ومن بينها قرض التحدي الذي يعتبر من اهم وابرز صيغ التمويل الموجهة للمشاريع الخاصة بالمستثمرات الفلاحية ، والذي يعود لها الدور الكبير في تحقيق التنمية المستدامة .

أولا - اختبار الفرضيات :

- تتمحور الفرضية الاولى حول تبني البنك التجاري للمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة و هذا ما تم تأكيده من خلال العرض ، ان البنوك التجارية تنتهج المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

- تتمحور الفرضية الثانية حول الطرق التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة من بينها منح قروض استثمارية ، و هذا ما تم تأكيده بأن منحها للقروض الاستثمارية من بين الطرق التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- نتائج الدراسة النظرية:

- تؤدي التنمية المستدامة إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الاضرار البيئية و بهذا تحقق الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

- تعتبر التنمية المستدامة من أهم تطورات الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية من خلال العقود الاخيرة.

- التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة، لنشاط المؤسسات و إنما يجب مساعدتها من اجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب إستراتيجيتها.

- تعمل البنوك التجارية على توسيع النشاط الاقتصادي من خلال تمويلها للمشاريع الاستثمارية.

- إن مراعاة البنوك التجارية و تطبيقها لآليات المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يحقق مساعي التنمية المستدامة.

- تعد المسؤولية الاجتماعية التزاما أخلاقيا و حضاريا، فعلى الرغم من عدم إجبار المؤسسات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية، إلا أن البنوك التجارية تعتبره عنصرا هاما تتقيد به في مجال نشاطها.
- تعتبر المسؤولية الاجتماعية احد فروع التنمية المستدامة التي تعمل على ترسيخ و تطبيق هذه التنمية من خلال تبنيها المؤسسات الاقتصادية، أو بصيغة أخرى فإن المسؤولية الاجتماعية هي تطبيق لمفهوم التنمية المستدامة ولكن على المستوى الجزئي و هي المؤسسة الاقتصادية.
- ثالثا- نتائج الدراسة التطبيقية:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية و ذلك من خلال منح قروض الى الزبائن الطالبة للقرض.
- يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته الطويلة و المتوسطة المدى إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطاته قصيرة المدى.
- قرض التحدي هو أحد القروض الجديدة الموجهة لدعم و تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.
- إن قرض التحدي الذي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لخلق مستثمرات فلاحية جديدة لا تتم بدراسة جدوى اقتصادية حقيقية، و إنما يتم المنح وفقا لخلفيات سياسية و اجتماعية.
- يتم تمويل الاستثمار الفلاحي بواسطة قرض التحدي من طرف البنك حسب شروط معينة يجب أن تتوفر في طالب القرض.
- رابعا- التوصيات:

- يتوجب على البنوك التجارية إنشاء إدارات للبحث و التطوير، حتى تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة .
- يجب على البنوك التجارية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أهدافها الإستراتيجية حتى تتمكن من تحسين أدائها.
- ضرورة قيام البنوك التجارية بتسهيلات في عملية منح القروض، و ذلك لتفادي العراقيل في إيداع الملفات.
- على الحكومات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية الاجتماعية وذلك بتقنيها في الأنظمة الداخلية للمؤسسة سواء اقتصادية أو مالية، لتصبح أداة فعالة و بديلة لأدوات السياسة البيئية.
- ضرورة كشف الجهود لتحسين مناخ التنمية المستدامة و تشجيع العمل بمبادئها.
- يجب على البنوك التجارية أن تقوم بتهيئة برامج خاصة بالتنمية المستدامة تتناسب مع كافة فئات المجتمع.
- خامسا- آفاق البحث:

حاولنا في هذا الموضوع أن نوضح مدى قدرة البنوك التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم أهم الاجراءات و الطرق التي يجب ان تتبعها البنوك التجارية لتحقيق التنمية المستدامة، و نظرا لشساعة الموضوع، فإن هذا البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكملية، من أجل تغطية جوانب الضعف فيه، و نأمل أن تكون خاتمة بحثنا بداية و انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية، و يمكن تحديد بعض الآفاق كما يلي:

- ❖ آفاق التنمية المستدامة في ظل عصرنة الجهاز المصرفي .
- ❖ استراتيجيات و أساليب تفعيل دور التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- 1- احمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر، المنصورة، 2007.
- 2- بومدين طاشمة ، التنمية المستدامة و إدارة البيئة بين الواقع و مقتضيات التطور ، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ، مصر ، الإسكندرية ، 2016
- 3- بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة - الجزائر، 2000.
- 4- تامرياسين البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2001.
- 5- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، دار الجامعية، مصر، الإسكندرية ، 2007 .
- 6- خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- 7- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2000.
- 8- عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2015.
- 9- عبد الرحمان محمد العيسوي، سيكولوجيا التنمية و الإنتاج ، دار راتب الجامعية ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2001
- 10- عبد القادر رزق المخادمي ، التلوث البيئي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر، 2000 .
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- 12- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزيط ، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
- 13- مالك حسين حوامة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية و أثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
- 14- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء للنشر، مصر، الإسكندرية، 2007.
- 15- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2006.
- 16- محمد عباس بدوي، يسرى احمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2013 .
- 17- محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019.
- 18- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام و التطبيقات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات ، أبوظبي ، 2009 .

19- هاشم مرزوك علي الشمري و حميد عبید عبد الزبيدي، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، 2016 .
الرسائل الجامعية:

- 1- الهام ملوك ، مروي مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية علوم تجارية، جامعة الجزائر، 2016.
- 2- بن رمضان رشيد، قبلي محمد، التحليل المالي في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ملحقه جامعية مغنية، 2016.
- 3- بن غالم نسيم، التحكم في الأداء الشامل للبنوك التجارية في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2015 .
- 4- بوخداش هواري، نسمن هواري، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2020 .
- 5- بوشغي وهيبة و بوعجاج عائشة ، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم ، 2020 .
- 6- بوكماش نسيم، المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية بين النظرية والتطبيق- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، 2013-2014.

- 7- سمير جعفر، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير- بسكرة ، 2019 .
- 8- عبد الحميد عبد الفتاح الغالي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1996.

المحاضرات:

- 1- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2004-2011

الأوراق البحثية والمجلات :

- 1- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، 2009.
- 2- ثامر البكري، المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، عمان- الأردن، 2012.

المداخلات العلمية:

- 1- ايثار عبد الهادي الفيحان، كلثوم ألبز، دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، أبحاث عمل الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2015.
- 2- خبابة عبد الله، التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة، أوراق عمل الملتقى المنعقد في 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- 3- سلامة سالم سلمان، تأثير التجارة على لتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، 2006.
 - 4- صالح صالحي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي 07-08 أفريل 2008.
 - 5- فتيحة بوحورد، بن سديرة عمر، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث و أوراق عمل ملتقى الدولي، المنعقد خلال الفترة 07-08 أفريل 2018، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2018.
- القوانين والمراسيم:
- 1- المادة 3 من قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 43 ، المنشورة في 20 يوليو 2003 .
 - 2- مرسوم رئاسي 82/106 المؤرخ في مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 11 مارس 1982.
- المواقع الالكترونية :

1- WWW.BADR –BANK.COM

الملاحق

الملحق 01

CREDITS



الوزارة
الزراعة والتنمية الريفية
Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

Crédit "R" FIG

Agriculture

Agriculteurs et éleveurs à titre individuel.
Agriculteurs et éleveurs organisés en coopératives, groupements, associations ou fédérations.
Unités de services agricoles.
Entrepôts de produits agricoles de large consommation.
Personnes morales intervenant dans le programme du renouveau rural et agricole.

Acquisition d'intrants nécessaires à l'activité des exploitations agricoles (semences, plants, engrais, produits phytosanitaires).
Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage (toutes espèces), de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires.
Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du système de régulation des produits agricoles de large consommation.
Repeuplement élevage (poussins, poulettes démarrées, lapins ...) / gros élevage engraissement (acquisition taillons, agneaux, chameaux ...)

Demande de crédit.
Acte de propriété, titre de concession ou bail de location.
Carte d'agriculteur ou d'éleveur délivrée par la Chambre Nationale de l'Agriculture.
Situation fiscale.
Factures pro-forma.
Plan de production valorisé.
Budget de trésorerie prévisionnel de la campagne.
Attestation de non endettement délivrée par la CNMA (Caisse Nationale de la Mutualité Agricole) ou d'une autre banque.

Caractéristiques du Prêt bancaire

00-15 : Crédit Agricole R'FIG

310 : Crédit Agricole R'FIG

Selon le volume d'activité développé par l'entreprise

Neant

Minimum : 06 mois

Maximum : 24 mois

Minimum : 03 mois

Maximum : 09 mois

L'apport personnel pour ce type de crédit (crédit d'exploitation) n'est pas exigible.

Taux d'intérêt conventionnel : 5,50%

Bonification : 100% (les intérêts sont pris en charge en totalité par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural)

Délégation d'assurance/ Caution solidaire/ Pouvoirs d'emprunter et d'aliéner pour les personnes morales/
Nantissement du fond de commerce/ Nantissement du fond de commerce étendu au matériel/ Nantissement du matériel roulant/ Hypothèque
Toute autre sûreté négociée avec le client.

Selon les particularités du dossier

Dégressif

Selon délégation de pouvoirs

الملحق 02

CREDITS



Agriculture

Personnes physiques/morales présentant un cahier de charges validé par les structures habilitées du Ministère de l'agriculture et du développement rural.
Les propriétaires de terres privées non exploitées et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevage relevant du domaine privé de l'Etat.
Les agriculteurs et les éleveurs, à titre individuel ou organisés en coopératives ou groupements légalement constitués.
Les entreprises économiques, publiques ou privées, intervenant dans les activités de productions agricoles, de valorisation, de transformation ou de distribution des produits agricoles et agroalimentaires.
Les fermes pilotes.
Les agriculteurs des EAC, bénéficiaires d'un droit de concession, peuvent bénéficier, à titre individuel, de ce crédit (projets de plantation ou d'acquisition d'équipements notamment d'irrigation).

Travaux de préparation, d'aménagement et de protection des sols.
Opérations de développement de l'irrigation agricole.
Acquisition de facteurs et de moyens de production.
Réalisation d'infrastructures, stockage, transformation, conditionnement et valorisation.
Production artisanale.
Protection et développement des patrimoines génétiques animal et végétal.

Personnes physiques/ morales :

Demande de crédit.
Extrait de naissance.
Factures pro-format/ Devis.
Situation fiscale.
Permis de construire (pour bâtiments exploitation).
Acte de propriété ou de concession.
Etude technico-économique, réalisée par un bureau spécialisé agréé par la BNEDER.
Autorisation des services de l'hydraulique pour forage.
Agrément sanitaire (en cas de nécessité).
Autorisation des services de l'environnement (cas de l'élevage).
Attestation de validation de projet validée.

Personnes morales :

Mêmes pièces que les personnes physiques, en plus de :
Bilans fiscaux des 3 derniers exercices (premier bilan certifié par un commissaire aux comptes) + Situation intermédiaire de l'année en cours.
Copie certifiée conforme des statuts.
Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives).
Registre du commerce.
Procès verbal de désignation d'un représentant disposant du pouvoir de contracter un emprunt (sociétés et coopératives).

Caractéristiques du Prêt bancaire

CMT : 01-13 : CMT ETTAHADI bonifié agricole
CLT : 02-13 : CLT ETTAHADI bonifié agricole

CMT : 379 : CMT ETTAHADI

CMT : Minimum : 1.000.000 DA
CLT : Minimum : 1.000.000 DA

CMT : 01 à 02 ans

CMT : Minimum : 03 ans

CLT : Minimum : 08 ans

CMT : de 06 à 12 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

CLT : de 06 à 24 mois maximum à partir de la mise en place du crédit.

Pourcentage à définir du montant total du projet :

Minimum 10% du coût du projet pour une superficie <= 10 hectares

Minimum 20% du coût du projet pour les exploitations de plus de 10 hectares

CMT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

0% les 05 premières années

1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année

CLT :

5,25% bonifié comme suit : (à la charge du client)

0% les 05 premières années

1% la 6^{ème} et la 7^{ème} année

3% la 8^{ème} et la 9^{ème} année

A partir de la 10^{ème} année, intérêt non bonifié (5,25%)

الملحق 03

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouché
R.C. Alger 001 1640 J 00

le _____

B.P. D.A. _____

A _____ Payer : _____ contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : _____

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : _____

Souscripteur _____

Domiciliation _____

CA 19

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		CLIENT	
Siège : SIDI LAKHDAR-867 RESUME DE CONVERSATIONS RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS SOURCES CONSULTÉES APPRECIATION DE LA DIRECTION		Nom ou raison sociale : Nature de l'affaire : Adresse : C.M.T " ETTAHADI bonifié agricole" SIDI LAKHDAR 27300 Nature et N° du Compte : 867 300 Date d'ouverture : 02/06/2015	
COMPTE RENDU DE VISITE			
DATES 21/07/2015	En date du 21/07/2015, et suite au dépôt d'un dossier de crédit dans le cadre de ETTAHADI introduit par la relation en l'occurrence Mr. : sollicitant nos concours d' un CMT pour l'acquisition d'un tracteur pneumatique et son matériel annexe+les serres tunnel agricole, nous avons effectué une visite sur le lieux de son exploitation pour mieux s'enquérir sur les cultures agricoles. Sur place , à la terre située a Douar Ouled Ahcene à SIX (06) km de la commune de Sidi Lakhdar , nous avons constaté ce qui suit : L'exploitation est d'une superficie globale 18ha 18ares 96ca, dont , une parcelle de 10 ha exploitée en céréaluculture, 02.50 ha en viticultures, 05 ha en maraichages. Pour l'irrigation notre relation utilise l'eau du oued. Cette relation pratique aussi l'élevage bovin. Il dispose de (06) Vaches laitières. Pour le volet garantie, notre relation propose le droit de concession a hypothéqué évalué par l'expert foncier d'un montant de DA :47.694.600,00. <u>Le Chargé de clientèle.</u>		

ST 122

PROCES VERBAL DU COMITE DE CREDIT

N°:/18 DU:

POSITIONS DES COMPTES AU :

COMITE : Agence

EMPRUNTEUR :

COTE DE RISQUE : /

ACTIVITE :

- Série de Cpte :00000000000000000000
- Série de Cpte :00000000000000000000
- Série de Cpte :00000000000000000000

A.L.E : SIDI LAKHDAR « 867 » N° COMPTE :

- Groupe d'affaire :

Sté 1

Sté 2

Sté 3

[illegible]

Groupe d'appartenance : /

(7) À servir pour les crédits d'investissement.

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحقيق مسار التنمية المستدامة، ومنه تهدف التنمية المستدامة إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف، حيث أصبحت البنوك التجارية تساهم في التنمية المستدامة من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية تجاه كل من عمالها وعمالها من جهة والمجتمع والبيئة اللذان تنشط فيهما من جهة أخرى.

وما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو ان للقروض الاستثمارية أهمية كبيرة لتمويل المستثمرات الفلاحية من طرف البنوك و أصبحت وسيلة هامة التي تعتمد عليها البنوك في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، البنوك التجارية ، المسؤولية الاجتماعية ، القروض الاستثمارية، بنك الفلاحة و التنمية الريفية

Résumé:

L'objectif de cette étude est de faire la lumière sur le rôle que jouent les banques commerciales quant à la concrétisation du processus du développement durable qui vise la nécessité d'instaurer une justice entre les différentes générations concernant le partage des ressources naturelles comme garantes de la continuité de cette opération (le développement) et ce à travers trois dimensions : la dimension économique, la dimension sociale et la dimension environnemental et ceci avec la contribution de toutes les parties de telle manière que ces banques sont parvenues à prendre part efficacement au développement durable à travers l'adoption d'une responsabilité sociale à l'égard de ses fonctionnaires et ses partenaires d'une part , de la société et l'environnement au sein desquels elles s'activent d'autre part.

Nous avons déduit de cette étude pratique que nous avons menée auprès de la BADR (banque d'agriculture et du développement rural) que les prêts d'investissement revêtent une grande importance pour le financement des exploitations agricoles de la part des banques . Ils sont devenus , également , un moyen efficace sur lequel comptent beaucoup ces banques en vue d'un développement durable.

Mots clés : développement durable, banques commerciales, responsabilité sociale, prêts d'investissement , Banque de l'agriculture et du développement rural